وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2018/2017

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص:اقتصاد نقدي و بنكي

عنوان المذكرة:

دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية

–دراسة مقارنة بين ماليزيا و الجزائر–

من إعداد الطالبين :

– محمد علاق

– وليد زغيب

إشراف الأستاذ:

– خالد براهمي

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
آيت يحيى سمير	أستاذ محاضر.أ	رئيسا
براهمي خالد	أستاذ محاضر.ب	مشرفا ومقررا
حفيظ عبد الحميد	أستاذ محاضر.أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي وأن اعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

-صدق الله العظيم-

شكرا للبارئ الخالق الذي وهبنا نعمتي العقل و الصحة لإتمام هذا العمل بفضله سبحانه وتعالى

وصلاة وسلاما دائمين على الحبيب "محمد" صلى الله عليه وسلم، أدى الأمانة وبلغ الرسالة وجاهد

في الله حق جهاده

نخص شكرنا الوالدين الغاليين حفظهم الله وبارك فيهم

نشكر الأستاذ المشرف "براهمي خالد" على مجهوده وبذله النصح

* بارك الله فيهم جميعا*

الإهداء

إلى من وصانا بهما الله و رسوله خيرا في الدنيا، حفظهما الله وبارك في حسناتهما ذوي الفضل في بلوغي هذه المرحلة في حياتي، اللذان لن يكفيني البحر مدادا لتعداد فضائليهما فكل واحد أحب و أرقى درجة إلى قلبي

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي .....إلى أمي

إلى الغالي أبي

أطال الله في عمرهما

إلى أجمل هدية منحاني إياها الله إخوتي

يوسف ويمينة

كما اشكر جميع أفراد عائلتي صغيرا و كبيرا

و لن أنسى جميع الأصدقاء والأحباب الذين عرفتهم

وليد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويـــــــات	رقم الصفحة
التشكرات	–
الإهداءات	–
فهرس المحتويات	ا، اا
قائمة الجداول	ا
قائمة الأشكال	ا
مقدمة	أ،ب،ج، د
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الاقتصادية في ظل البنوك الإسلامية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	03
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية	03
المطلب الثاني: أهداف و خصائص البنوك الإسلامية	05
المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية	07
المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية	10
المطلب الأول: صيغ التمويل قصيرة الأجل	10
المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسط الأجل	14
المطلب الثالث: صيغ التمويل طويل الأجل	17
المبحث الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية	20
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	20
المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية	22
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية	28
المبحث الرابع: علاقة البنوك الاسلامية بالتنمية الاقتصادية	30
المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية	30
المطلب الثاني: نظرة المصارف الإسلامية إلى التمويل والاستثمار	32
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة–مقارنة بين التجربة الجزائرية والماليزية–	
تمهيد	36

المبحث الأول: التوجه الاسلامي لنظام المصرفي الجزائري	37
المطلب الأول: واقع البنوك الاسلامية في الجزائر	37
المطلب الثاني: ماهية بنك البركة الجزائري	38
المطلب الثالث: طرق التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة الجزائري ومدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية	40
المبحث الثاني: التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا	46
المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي في ماليزيا	46
المطلب الثاني: ماهية "مايبانك إسلامي" (Maybank Islamic) الإسلامي الماليزي	49
المطلب الثالث: ميزات بنك "مايبانك" والخدمات المقدمة من طرفه	50
المبحث الثالث: مقارنة بنك البركة الجزائري ومايبنك الماليزي	53
المطلب الأول: مقارنة البنكين من جانب التمويل	53
المطلب الثاني: مقارنة البنكين من جانب الودائع	56
المطلب الثالث: مقارنة البنكين من جانب الأصول	59
المبحث الرابع: تقييم البنوك الاسلامية في ظل التجربتين	62
المطلب الأول: تقييم تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر	62
المطلب الثاني: تقييم تجربة البنوك الاسلامية في ماليزيا	63
المطلب الثالث: مقترحات تطوير التجربة الجزائرية اعتمادا على نجاح التجربة الماليزية	65
خلاصة الفصل الثاني	66
خاتمة	68
قائمة المراجع	71

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	قائمة البنوك الإسلامية في ماليزيا	48
02	مجموع الودائع بنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة	53
03	نسب نمو الودائع لبنك البركة الجزائري	53
04	مجموع الودائع بنك ماي بنك اسلامي الماليزي لسنوات الدراسة	54
05	نسب نمو الودائع لبنك ماي بنك اسلامي الماليزي	54
06	مجموع تمويلات بنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة	56
07	نسب نمو التمويلات لبنك البركة الجزائري	56
08	مجموع تمويلات بنك ماي بنك اسلامي الماليزي لسنوات الدراسة	57
09	نسب نمو التمويلات لبنك ماي بنك اسلامي الماليزي	57
10	مجموع الاصول بنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة	59
11	نسب نمو الاصول لبنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة	59
12	مجموع الاصول لبنك ماي بنك اسلامي الماليزي لسنوات الدراسة	60
13	نسب نمو الودائع لبنك ماي بنك اسلامي الماليزي	60

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	نسبة نمو الودائع لكل من بنك البركة الجزائري وبنك ماي بنك اسلامي الماليزي	55
02	نسبة نمو التمويلات لكل من بنك البركة الجزائري وبنك مايبنك اسلامي الماليزي	58
03	نسبة نمو الاصول لكل من بنك البركة الجزائري وبنك ماي بنك اسلامي الماليزي	61

المقدمة

المقدمة العامة

برزت الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة وأصبحت تساهم كذلك في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها دوليا اتجاها إيجابيا من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مع مساهمين من مختلف البلدان،وقد تزايد الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية بصفة خاصة، مما أسهم في نموها حيث وصل حجمها 729 مليار، أصبحت المصارف الإسلامية واقعا مميزا على الساحة المصرفية، وذلك بعد أن حققت نتائج مذهلة في مجالات التمويل والاستثمار وجذب الودائع مما أدى إلى تزايد قوة ونفوذ الأدوات الاستثمارية الإسلامية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة.

إن تقييم تجربة المصرفية الإسلامية خصوصاً والصناعة المالية الإسلامية بصفة عامةٍ، وما حقَّقته من نمو ملحوظٍ ومعتبرٍ لتتجاوز قيمة موجوداتها 2 تريليون دولار بنهاية 2014، ومعدل نمو سنوي قدره 17.04 % دعى للتساؤل عن أسباب التطور الذي شهدته، وعوامل النجاح الذي حقَّقته، وحجم التّأثير الذي خلَّفته على المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تبنَّت نظامها أو مكَّنتها من القيام بأعمالها.

وفي المقابل من ذلك، نجد عدداً من الدول لا تزال لا تعترف بأهميتها، وإن سمحت لها أن تنشط، فلم تمنحها من الأطر التشريعية ما يُسهِّل عملها، ومن الآليات العملية ما يُناسب مبادئها، ومن القواعد القانونية ما يُقنِّن علاقاتها وينظمها، ولن يمكن لأحد أن يُوسِّع من نطاق دكانه، أو مستودعه، أو مصنعه، أو مزرعته، أو مشروعه الاقتصادي ليدِّر له من الخيرات ما يقوم بالأعمال الكبيرة إلاَّ إذا ارتطم في حمأة الربا، والقوت كما قيل بذر الأعمال، فإذا كان القوت حلالاً,كان العمل صالحًا، وإذا كان حرامًا , كان العمل طالحًا. وحيث كان الرجوع إلى الحياة الأولى من ضروب المستحيل، وحيث لا محيص لنا من مجاراة ظروف الزمان والمكان، محافظة على وجودنا وكياننا، وحيث لا سبيل إلى تلك المجاراة إلاَّ بتوسيع نطاق أعمالنا ومشاريعنا في هذه الحياة. وحيث لا يمكننا ذلك إلاَّ برؤوس أموال كبيرة، وحيث إنَّنا لا نملك منابعها ولا نجدها إلا في مصارف أجنبية. وحيث لا نتوصل إلى هذه إلا بطرق المراباة المحرمة في شرعنا بنص الكتاب والسنة ونحن نؤمن بما فيها أنه حق من عند الله، فإنَّه يجب على قادة الأمة ومفكريها وعلمائها أن يتبادلوا الرأي في وجه الحل لهذا المشكل، ولا يسوغ الجرم والسكوت عنه والأمة كما نراها مرتطمة في حريق الربا، مرتمية في أحضان المصارف الأجنبية.

مشكلة الدراسة:

بناءا على ما سبق يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكننا الاستفادة من التجربة الماليزية؟ وكيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية لتطوير التجربة الجزائرية

الاسئلة الفرعية:

إلي جانب السؤال الجوهري للإشكالية العامة، يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- ما هي البنوك الإسلامية وما هي أهم مميزاتها؟
- ما هي أساليب التمويل التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية؟
- هل يمكن القول بأن البنوك الإسلامية الجزائرية تعمل بمثل قوة البنوك الاسلامية الماليزية؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى نجاح التجربة الماليزية،وكيف يمكن تجسيدها في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

بناءاً على تساؤلات الدراسة يمكن وضع العديد من الفرضيات ومنها:

- تلعب البنوك الاسلامية دورا هاما في عملية التمويل.
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات تمويل بأحكام وضوابط الشريعة الاسلامية.
- تعتبر الصناعة الاسلامية الماليزية حجر أساسي في تطوير التنمية الاقتصادية ومرجع أساسي يمكن للجزائر إتباعها لتطوير منظومتها المصرفية الاسلامية والأصول للأهداف المرجوة لتصبح ايضا من رواد هذه الصناعة.
- أن البنوك الاسلامية تشجع السلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية على عكس المؤسسة المصرفية الربوية.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من حيث أثرها الملموس و الواضح على اقتصاد الجزائر، حيث أصبحت البنوك الاسلامية المحرك الفعال في عجلة الاقتصاد من خلال التنمية الاقتصادية و تستخدم في تحقيق جملة من الأهداف خدمة لمصالح المجتمع، لذا تكمن أهميتها في معرفة مدى تطور المنظومة البنكية الاسلامية في كل من ماليزيا و الجزائر و انعكاسات كل منهما على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة:

- الإحاطة بأهم جوانب البنوك الإسلامية، من أجل التعرف عليها أكثر، من حيث الصيغ التمويلية التي تقدمها لزبائنها؛
- نجاح بعض الدول الإسلامية التي حولت بنوكها الربوية إلى بنوك إسلامية كماليزيا، وأحسن مثال على هذه البنوك بنك مايبنك إسلامي الماليزي؛
- معرفة أهمية البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية؛
- طرح حلول وسبل متنوعة من شأنها تطوير البنوك الاسلامية في الجزائر.

دوافع الدراسة

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب لاختيار موضوع الدراسة والمتمثل في: **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين ماليزيا والجزائر**– والمتمثلة في النقاط التالية:

- تندرج في مجال التخصص؛
- التطويرات التي شاهدتها البنوك الاسلامية؛
- الرغبة في الإطلاع على المنظومة البنكية الاسلامية؛
- التحديات التي تواجه البنوك الاسلامية .

منهج الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانبين النظري والتطبيقي، وسيغلب على الجانب النظري المنهج الوصفي لمختلف البيانات ذلك أن هناك بعض العناصر لا تتضح معالمها إلا به، أما الجانب التطبيقي سيعتمد على الطابع التحليلي لما يتميز به من تعدد المؤشرات و تنوعها.

تقسييم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة الي فصلين، حيث يتطرق الفصل الأول الي مفاهيم عن التمويل الاسلامي والتنمية الاقتصادية في أربع مباحث تتناول على التوالي: مدخل إلى البنوك الإسلامية، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، ماهية التنمية الاقتصادية، علاقة البنوك الاسلامية بالتنمية الاقتصادية.

أما في ما يخص الفصل الثاني فيتمثل في دراسة مقارنة عمل البنوك الاسلامية بين ماليزيا والجزائر و ينقسم إلى أربع مباحث يتطرق المبحث الأول فيها إلى توجه الإسلامي لنظام المصرفي الجزائري أما المبحث الثاني يتحدث على التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا، أما بخصوص المبحث الثالث

و الرابع فهما يتحدثان على التوالي عن مقارنة بنك البركة الجزائري ومايبنك الماليزي إسلامي، تقييم البنوك الإسلامية في ظل التجربتين.

حدود الدراسة

الحدود المكانية :ماليزيا، الجزائر.

الحدود الزمنية :من سنة 2010م الي سنة 2015م.

عوائق الدراسة

وكأي دراسة عملية اعترض انجاز هذه الدراسة البعض من العوائق والمشاكل تتمثل فيما يلي:

- صعوبة التحصل على تقارير البنوك؛
- ضيق الوقت؛
- نقص المعلومات فيما يخص بنوك ماليزيا؛
- صعوبة ترجمة تقارير ماليزيا.

الفصل الأول:
مفاهيم عن التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، لأنها تهدف إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع، في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثم تصحيح وظيفة المال في المجتمع ووضعها في مسارها الصحيح، ويتطلب هذا بدوره العمل على تنويع مجالات الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لسد الحاجات المقدرة للمجتمع، من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، حتى يكتفي المجتمع ذاتياً ويستغني عن الآخرين.

ومن الضروري أن تساهم المصارف في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وهي ملزمه بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع، وما يلحق به من ضرر، نتيجة قيامها بمزاولة أنشطتها المختلفة، وعليها أن تسعى لتحقيق اكبر نفع ممكن للمجتمع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ورغبة منا في تسليط الضوء على التمويل الاسلامي و التنمية الاقتصادية تم تقسيم الفصل الاول الى أربع مباحث هي التوالي:

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية؛

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية؛

المبحث الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية؛

المبحث الرابع: علاقة البنوك الاسلامية بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية

تلعب البنوك الاسلامية دورا مؤثرا وبارزا في اقتصاد الدول الاسلامية مما يفسر الانتشار والنمو الكبير الذي تعرفه حتى أضحت حقيقة واقعة ليس في واقع الامة الاسلامية فحسب بل أيضا في باقي دول العالم.

المطلب الأول : مفهوم البنوك الإسلامية

نظر للأهمية الكبيرة التي تحتلها البنوك في الاقتصاد دعى ذلك فئة كبيرة من الناس لاكتناز أموالهم من ما أدى إلي المحاولات الجادة لتجنب المعاملات المصرفية الربوية وظهور بنوك الإسلامية.

1-تعريف البنوك الإسلامية:

هناك عدة تعريف للبنوك الإسلامية نذكر منها ما يلي:

هي مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية والموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ويمكن تعريفها على أنها مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الصحيح لتحقيق التنمية[2].

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك في ما يخص عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك الإسلامية:

هي تلك المؤسسات المالية أو البنوك التي تنص في قانونها الأساسي على الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاء.

2- نشأة البنوك الإسلامية:

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2012، ص 110 .

[2] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2012، ص 81.

[3] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 89.

لما انتشرت البنوك التقليدية في البلدان العالم الإسلامي، دعا ذلك شريحة واسعة من المسلمين إلى رفضها بسبب قيامها على الربا الصريح، وتزامن ذلك مع بداية تبني كثير من الناس الادخار في ظل أسس شرعية مما أدى قيام المحاولة الأولى سنة 1962 في ماليزيا، حيث قامت الدولة آنذاك بتأسيس صندوق الحج، وهو صندوق يهدف إلى جمع المدخرات من أجل تغطية مصاريف الحج، ولأن حجم المدخرات كان كبيرا، تم استخدام آليات للاستثمار وفق أسس شرعية، تلاها بعد ذالك أنشطة أخرى تمثلت في تقديم خدمات فتح الحسابات الجارية لفئات معينة من الجمهور، وبذالك تمثلت هذه التجربة بوادر النظام المصرفي الإسلامي وميلاد الصيرفة الإسلامية [1].

أما التجربة الثانية فقد قادها الدكتور أحمد عبد العزيز النجار عام 1963 في "ميت غمر" في محافظة "الدقهلية" بمصر، حيث أسس بنكا للادخار والاستثمار وكان يقوم بتجميع مدخرات الفلاحين وصغار التجار واستثمارها عن طريق المضاربة، إلا أنه تم إغلاق البنك سنة 1967 لأسباب سياسية، وفي عام 1971 انشئ بنك ناصر الاجتماعي كأول بنك رسمي ينص في قانون إنشائه على انه لا يتعامل بسعر الفائدة لا أخذا ولا عطاءا [2].

وقد جاء الاهتمام بإنشاء بنوك إسلامية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزارة خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1973 حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية عام 1975 والمتمثل في بنك دبي الإسلامي، ثم توالى بعد ذالك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلي أكثر من 267 بنك على مستوى العالم بحجم أعمال يصل إلي 250 مليار دولار، وهذا بخلاف فروع أو ما يعرف بنوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية على مستوى العالم [3].

---

[1] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغلية للمصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ص 8.

[2] نصر سليمان،**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**، متاح على الموقع التالي:

http://www.univ-emir.dz/download/semin-sharia/crise-. monaitaire/nacersouleimen.pdf تاريخ الاطلاع2018/01/02

[3] بوزيد عصام، **التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009- 2010، ص 30- 31.

المطلب الثاني: أهداف و خصائص البنوك الإسلامية

إن الأسباب التي جعلت البنوك الاسلامية تنتشر عالميا هو كل ما تنفرد به من أهداف وخصائص ليست من ضمن أولوية البنك التقليدي.

1- أهداف البنوك الإسلامية:

هناك جملة من الأهداف يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها وهذه الأهداف تتبع من كون البنك ممثل عن أصحابه، رب المال بحاجة إلى تحقيق العائد على أمواله حيث :

1-1- الهدف التنموي للبنوك الإسلامية:

تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية في إطار المعايير الشرعية، ترتكز على توفير الحاجيات الأساسية للمجتمعات وتسعى إلى النمو العادل المتوازن لكافة المناطق بدءًا بالمناطق والقطاعات الأقل نموا من أجل أن تضمن تلك المجتمعات أمنها الاقتصادي وتحرر من سجن التبعية، ويأخذ الهدف التنموي عدة أبعاد من بينها[1]:

- سعي البنوك الإسلامية إلى المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، وبما يحقق إنعتاق الدول الإسلامية من أسر التبعية الخارجية التي تستترف مواردها وتدمر اقتصادها.
- البنوك الإسلامية تعمل في إطار مسيرتها نحو التنمية الشاملة على إعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي؛
- تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة باعتبارها الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية؛
- التوظيف الفعال لموارد البنك يسعى إلى توسيع قاعدة العمالة والقضاء على البطالة ومن ثمّ زيادة الناتج الإجمالي للدولة ووضع رأس المال في مكانه الصحيح كوسيلة لخدمة الأمة الإسلامية؛
- تعمل البنوك الإسلامية على تأسيس وترويج المشاريع الاستثمارية، ولا يقتصر مجال إنشاء المشاريع على مجال اقتصادي معين بل يمتد ليشمل كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة من صناعة وزراعة وتجارة؛

[1] بوزيد عصام، **نفس المرجع السابق**، ص 30.

- ومن هنا فإن البنوك الإسلامية هي أداة فعالة للتنمية، فليس الهدف منها مجرد تجميع أموال المسلمين ولكن الهدف الأساسي هو التوظيف الفعال لهذه الأموال في المشروعات التنموية التي تنهض بالأمة الإسلامية.

1-2- الهدف الاستثماري للبنوك الإسلامية:

تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتطوير الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع من أجل استقطاب الأموال الفائضة من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توظيف هذه الأموال في مشاريع استثمارية وبالتالي تعمل على توسيع فائدة النشاط الاقتصادي والدور الاستثماري للبنوك الإسلامية له عدة أبعاد سنوضحها في النقاط التالي[1]:

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف قهر التخلف وتحقيق التقدم للأمة الإسلامية؛
- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة عند المجتمعات الإسلامية والقضاء على البطالة وأيضا كافة صور الاستخدام السيئ لعوامل الإنتاج؛
- تقديم خدمات الاستثمارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة؛
- تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في السوق وبما يتناسب مع مستوى الدخول وبالتالي القضاء على أهم صور الاحتكار والاستغلال.

2- خصائص البنوك السلامية :

تتمثل خصائص البنوك الإسلامية في ما يلي[2]:

- عدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها؛
- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، أي إن المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عن حصولها على الموارد وتجميعها لديها؛
- إن المصارف الإسلامية تبذل أقصى اهتمامها وجهدها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من الادخار الغير المستخدم؛

[1] بوزيد عصام، **نفس المرجع السابق**، ص 30- 31.

[2] فيلح حسن خلف، **البنوك الاسلامية**، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2006، ص 93- 95.

- إن المصارف الإسلامية تتجه في جهدها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفع والأكثر أهمية للفرد من ناحية، وللمجتمع من ناحية أخرى ومن ثم الاقتصاد ككل؛
- خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة؛
- قيام البنك الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنويا، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعا متى بلغ المال النصاب، وحال عليه الحول.

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية بتقديم مختلف الخدمات للمتعاملين معها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، لا تختلف وظائف البنوك الإسلامية عن وظائف البنوك التقليدية إلا في عدم استعمالها للفائدة الربوية، حيث تتمثل وظائفها في[1]:

- قبول الودائع بعيدا عن الفائدة؛
- إصدار سندات المقارضة؛
- استثمار أموال البنك؛
- وتأدية الخدمات البنكية بصفة عامة.

وفيما يلي سنوضح كل وظيفة على حدى:

1- قبول الودائع بعيدا عن الفائدة:

ومن أهم هذه الودائع نجد ما يلي:

1-1- ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):

وتعرف الحسابات الجارية على أنها حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات أو أمر دفع، دون تحصل أصاحبه على أي عائد وهي لا تختلف في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية وذالك من حيث إبرام عقد الإيداع وشكله، كيفية السحب والضمان الكامل لمبالغها بقيمتها الاسمية وتعد الوديعة الجارية بمثابة قروض حسنة يقرضها الموردون للبنك إلى حين الحاجة إليها وذالك في الأجل القصير، أما الخاصية التي تتميز بها الودائع تحت الطلب عند البنوك الإسلامية هيا إمكانية صاحب الوديعة ان يرفق طلبه من اجل فتح الحساب الجاري لصالحه بإذن منه للبنك في استخدام رصيده بعد أن يدمجه مع أمواله وأموال بقية العملاء مع التزام البنك بأدائه عند الطلب

[1] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقلدية والبنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص 94.

1-2- الودائع الإستثمارية (حسابات إستثمارية):

يقابل الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية الودائع لأجل والودائع بأخطار في البنوك التقليدية، وتعرف الوديعة الاستثمارية على أنها عقد مضاربة بين المصرف والعميل المودع، إن هذا الأخير يعتبر بمقتضى عقد المضاربة والمصرف بمثابة المضارب ولا يضمن المصرف الوديعة الاستثمارية ولا أرباحها إلا في حالة مخالفة شروط العقد[1].

وتنقسم الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية إلى نوعين[2]:

1-2-1- الودائع الإستثمارية العامة (غير مقيدة): وهي التي يوكل أصحابها البنك الإسلامي في استثمارها حسب ما يراها ملائما، ويفترض أن الاستثمار سيتم على أساس المضاربة المطلقة (غير المشروطة).

1-2-2- الودائع الاستثمارية المخصصة (مقيدة): وهي التي يشترط أصحابها على البنك استثمارها في مشاريع محددة يختارونها ويتحملون وحدهم مخاطرها.

1-3- الودائع الادخارية (حسابات التوفير)[3]:

تعرف حسابات التوفير على أنها حسابات يقوم أصاحبها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي وذالك بغرض ادخارها أو توفيرها لظروف مستقبلية، ويسمح لهم عادة بسحب منها في أي وقت وتعتبر حسابات التوفير بالبنوك الاستثمارية عقد مضاربة بين المودع (رب المال) والبنك (المضارب) يحصل بمقتضاه المودع على عائد يحدد على أساس الأرباح الصافية للاستثمار ومبلغ مدة استثمارها باستخدام طريقة أدنى رصيد في حساب المودع وتنقسم حسابات التوفير في البنوك الإسلامية إلى نوعين[4]:

1-3-1- حسابات توفير مع التفويض باستثمار: ويتحصل بمقتضاها المودع على ربح نتيجة المضاربة التي يقوم بها البنك.

1-3-1- حسابات توفير دون التفويض بالاستثمار: ولا يتحصل في هذه الحالة على أي أرباح وتأخذ شكل حسابات جارية.

---

[1] محمود سحنون، **ميررات وأليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الاسلامي**، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر، ص 3.

[2] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقلدية والبنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص 94.

[3] **نفس المرجع اعلاه.**

2- إصدار سندات المقارضة:

وهي وثائق محدودة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا وهي نوعان، سندات المقارضة المشتركة وسندات المقارضة المخصصة، وسنوضح كل منهما فيما يلي[1]:

2-1- سندات المقارضة المشتركة: هي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة على أساس المشاركة في ناتج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح الاستثمارية لكل سنة تالية للسنة التي تطرح فيها للاكتتاب وتكون هذه الفترة محددة لا تتجاوز عشرة (10) سنوات.

2-2- سندات المقارضة المخصصة: تختلف عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مربوطة بمشروع بعينه أو غرض معين، ويتم تصنيفها على ضوء أعمال المشروع أو المشاريع الممولة من أموال هذا الإصدار في كل حالة على حدى، ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس الإدارة للبنك ويكون للمشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات البنك.

3- استثمار أموال البنك: تشكل الوظيفة الإئتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية.[2]

4- تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة:

تتمثل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك الإسلامية بصفة عامة فيما يلي[3]:

- عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة؛
- إجراء حولات بأنواعها وبيع العملات الأجنبية وشرائها؛
- تحصيل الكمبيالات عن العملاء؛
- إصدار خطابات الضمان والكفالة؛
- إصدار الاعتمادات المستندية؛

[1] فلاح الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003، ص 11.

[2] **نفس المرجع اعلاه.**

[3] موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، **دور البنوك الاسلامية في علاج البطالة**، متاحة على الموقع التالي :
/http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10 تاريخ الإطلاع، 02/03/2018.

- تحصيل نيابة عن الغير، حيث يقوم البنك بتحصيل مستحقات عملائه من الغير، كأن يقوم البنك بتحصيل فواتير الكهرباء؛
- تقديم القروض الحسنة؛
- قبول الكمبيالات، حيث تقوم البنوك بضمان عملائها لتسهيل التزاماتهم؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها وتسهيل عمليات الاكتتاب بها؛
- تقديم القروض الحسنة وإدارة صناديق الأمانات والضمان والإعانات الاجتماعية؛
- إدارة صناديق الزكاة.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

إن المصارف الإسلامية تقوم بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات، فالمصارف الإسلامية تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات، وللاستثمار الإسلامي طرقا وأساليب متميزة وعديدة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال. ومن أبرز صيغ التمويل نجد.

المطلب الأول: صيغ التمويل قصيرة الأجل

تعتبر صيغ التمويل قصيرة الأجل من اهم الصيغ التي تستخدمها البنوك الإسلامية في نشاطها والمستوحاة من الشريعة الإسلامية، وهي كتالي:

1-التمويل بالمرابحة

يعد بيع المرابحة أداة التمويل، على المدى القصير حيث يستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يتم تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاص بالأفراد أو بالشركات والمؤسسات الخاصة أو الحكومية منها.

1-1-مفهوم التمويل بالمرابحة[1]:

لغة: المرابحة مشتقة من الربح، يقول ابن منظور" وأربحته على سلعته" أي أعطيته ربحا وقد اربحه بضاعته، وأعطاه مالا مربحا أي الربح بينهما.

[1] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، مرجع سابق**، ص 100.

اصطلاحا: بيع المرابحة هو بيع الشئ بثمنه مضاف إليه زيادة معينة. ويعتبر بيع المرابحة جائزة شرعا لقوله تعالى (وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)[1].

1-2- شروط البيع بالمرابحة: تحل المرابحة بما تحل به عقود البيوع من كون المبيع مالا ومملوكا للبائع أو مأذونا له في بيعه ومعلوما ومقدور اعلى تسليمه، كذلك بأن يكون الثمن معلوما، بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين ورضاهما إلاّ أن للمرابحة شروطا خاصة لصحتها وهي[2]:

- تحديد وبيان الثمن الأول للسلعة تحديدا دقيقا، حيث يشمل الثمن الأول على: ثمن شراء السلعة + التكاليف الإضافية؛
- أن يكون الربح معلوما لطرفي البيع: الربح في بيع المرابحة جزء من الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة عقد البيع، وتفسد المرابحة إذا كان مقدار الربح غير محدد، ويجوز تحديد الربح كنسبة مئوية في ثمن السلعة أو كمبلغ مقطوع؛
- تحديد مواصفات السلع تحديدا كاملا ونافيا للجهالة، بحيث يبن البائع للمشتري ما تشمله السلعة من العيوب؛
- يجب أن يقع البيع على السلعة مقابل النقود، إذا لا تجوز المرابحة بمقايضة السلعة بأخرى أو معدن مثلا؛
- يجب أن يكون البائع قد اشترى السلعة أصل بعقد صحيح.

1-3- أنواع التمويل بالمرابحة:

تمارس البنوك الإسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين رئيسيتين[3]:

1-3-1- بيع المرابحة بدون طلب من المشتري:

حيث يقوم البنك بشراء سلعة بدون طلب المشتري، ثم يقوم ببيعها في حالة الطلب، فهوا يقوم بعملية متاجرة ونظرا لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم مع طبيعة نشاطهم والتي تتمثل في البيع لأمر الشراء.

[1] سورة البقرة، الآية 275.

[2] بوزيد عصام، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقلدية والبنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص 102.

1-3-2- بيع المرابحة في آمر الشراء:

حيث يطلب العميل (المشتري) من البنك شراء سلعة معينة يحدد فيها جميع مواصفتها ويحدد فيها ثمن الشراء ويتحمل البنك خطر الهلاك وتلف السلعة قبل التسليم.

2- بيع السلم

يعد بيع السلم أداة التمويل، على المدى القصير حيث يستخدم في تمويل المنتجات الزراعية لدورة واحدة.

2-1- مفهوم بيع السلم:

وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف، فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته، وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وإئتمان بل تاجر حقيقي يعترف الإسلام بمشروعيته وتجارته. وبالتالي يصبح المصرف الإسلامي ليس مجرد مشروع يتسلم الأموال بفائدة لكي يوزعها بفائدة أعلى ولكن يكون له طابع خاص حيث يحصل على الأموال ليتاجر ويضارب ويساهم بها[1].

2-2- شروط بيع السلم.

وتتكون شروط بيع السلم من الاتي[2]:

- يجوز إجراء عقد السلم لشراء كل سلعة مباحة؛
- لا يجوز تقديم عربون قبل إجراء التعاقد، بل يجب سداد كامل المبلغ عند التعاقد؛
- يمكن تأخير سداد الثمن لمدة ثلاثة أيام، إذا تم الاتفاق على ذلك أو قضى العرف بذلك؛
- يجب أن تكون السلعة محددة الصفات والمعالم والكمية بشكل لا يجعل مجال للتشابه مع غيرها بأي شكل من الأشكال؛
- يجب أن يذكر مكان التسليم في عقد السلم؛
- يجب أن يتم تحديد أجل عقد السلم، والذي يلزم البائع بتسليم السلعة المتعاقد عليها عند حلول أجل العقد؛

[1] سيف هشام صباح الفخري، **صيغ التمويل الاسلامي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص 12.

[2] **نفس المرجع أعلاه**، ص 13.

- إذا حصل تأخير أو عجز من قبل البائع في تسليم السلعة، فإن العقد يعد مفسوخاً، ما لم يتفق الطرفين على تمديد العقد بشرط ألا يدفع أي عوض نظير ذلك؛
- لا يجوز للمصرف أن يبيع بالسلم سلعة اشتراها بالسلم؛
- يمكن أن يوكل المصرف بائع السلعة لاستلامها بدلاً منه حلول أجل التسليم، كما يمكن للبائع أن يقوم ببيعها لصالح المصرف إذا طلب منه ذلك.

2-3- مزايا عملية بيع السلم

تتمثل مزايا بيع السلم فيما يلي[1] :

- يستخدم البنك عملية السلم كوسيلة يستثمر بها جزء من أمواله؛
- يعتبر السلم كوسيلة مثلى لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية والزراعية والصناعية، وعمليات الشراء والتصدير والتعاونيات الشبانية، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يستفيد الزبون من هذه العملية التي تمكنه من إيجاد مخرج من ضائقة مالية يكون قد وقع فيها.

3- التمويل بالقرض الحسن

تتمثل القروض الحسنة في تقديم قروض بدون مقابل لعملاء البنك الإسلامي، وهو عقد بين طرفين احدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما[2].

وقد جاء في قول الله تعالى: (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)[3].

3-1- شروط القرض الحسن

من عقود الإرفاق وهو قريب من التبرعات لذا يشترط فيه شروطا هي[4]:

- أن يكون من جائز التصرف، لأنه عقد على مال فلا يصح إلا من جائز التصرف كالبيع؛
- لا يشترط فيه الإيجاب والقبول، فيصح بكل لفظ دل عليه وأدى معناه؛

[1] موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، **دور البنوك الاسلامية في علاج البطالة**، متاحة على الموقع التالي:
/http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10 تاريخ الإطلاع، 05/03/2018.

[2] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**، **مرجع سابق**، ص 107.

[3] سورة البقرة، الآية 245.

[4] بوزيد عصام، **مرجع سابق**، ص 49.

- يصح القرض في كل عين يصح بيعها وتضبط بالوصف، ويجوز قرض المكيل والموزون بغير خلاف؛
- أن لا يشترط فيه زيادة أو هدية، أو عقد آخر.

المطلب الثاني : صيغ التمويل متوسط الأجل

تستخدم البنوك الإسلامية صيغ تمويلية عديدة منها صيغ التمويل متوسط الأجل والمتمثل فيما يلي:

1- التمويل بالاستصناع

يعد التمويل بالاستصناع تمويلا متوسط الاجل يستعمل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلعة محدد.

1-1- تعريف الاستصناع:

يقصد بالاستصناع اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا، وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فان له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل نفسه، وان يعهد بذلك لطرف أخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا أو مقاولا عن طريق إبرام عقد استصناع[1].

1-2- شروط التمويل بالاستصناع:

حتى يكون عقد الاستصناع صحيحا يجب توفر مجموعة من الشروط نذكر منها[2]:

- يلتزم المصرف بتزويد العميل بالسلعة التي تم الإتفاق عليها عبر عقد الاستصناع؛
- يجب أن يكون المبلغ الكلي للاستصناع معلوماً لدى المستصنع والمصرف؛
- يمكن تنفيذ تمويل الاستصناع لشراء أي سلعة مصنعة ومباحة وتحمل أوصافاً معينة ومحددة، وهذا لا يلزم العميل بأية التزامات للصانع حيث أن اتفاقه يكون مع جهة التمويل(المصرف)؛
- يمكن الاتفاق بين العميل والمصرف، بأن يقوم الأول إما بدفع المبلغ الكلي للاستصناع للطرف الثاني عند توقيع العقد، أو على أقساط في مدة محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين؛

وهناك شروط اخرى[3]:

---

[1] زايدي مريم، **اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 60.

[2] سيف هشام صباح الفخري، **مرجع سابق**، ص 14.

[3] موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، **دور البنوك الاسلامية في علاج البطالة**، متاحة على الموقع التالي:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10 تاريخ الإطلاع، 06/03/2018.

- أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر؛
- أن يكون مما يجرى فيه التعامل بين الناس، ويقصد هنا بأن يقدم عقد الاستصناع على شيء يدخل في نطاق ومجال تعامل الناس به، وذالك في ضوء العرف والعادات السائدة والتي تختلف من مكان لمكان، ومن زمان لزمان، أي أن يكون الاستصناع في سلع يجرى فيها التعامل بين الناس من خلال عقد الاستصناع.

2- التمويل بالبيع بالتقسيط

التمويل بالبيع بالتقسيط وهي صيغة اخرى من صيغ التمويل متوسط الأجل التي تستخدمها البنوك الاسلامية وسيتم عرضها كما يلي:

2-1- تعريف تمويل بالبيع بالتقسيط

يطلق عليه البيع إلى أجل معلوم، ويعني أن يقوم بتسليم البضاعة المتفق عليها لعميله في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد، ويشترط في ذالك أن يكون التأجيل لكل ثمن البضاعة أو لجزء من الثمن، وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من ثمن البضاعة على أن يكون الاتفاق بين العميل والمصرف، بأن يقوم الأول إما بدفع المبلغ الكلي للاستصناع للطرف الثاني عند توقيع العقد، أو على دفعات أو أقساط في مدة محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين[1].

وقد أجاز جمهور العلماء أن تباع السلعة لأجل استنادا لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ)[2].

2-2- شروط البيع بالتقسيط

يمكن تحديد الشروط الواجبة توفيرها في بيع في النقاط التالية[3]:

- إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد، فلا يجوز إلزامه بأية زيادة على المدين، بشرط سابق أو بدون شرط لان ذلك ربا محرم؛
- لا يجوز للعميل أن يقوم بالشراء بالتقسيط لكي يبيع بثمن أقل وحصوله على نقود؛
- أن يكون الثمن مؤجلا ومعلوما؛

---

[1] موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، **دور البنوك الإسلامية في علاج البطالة**، متاحة على الموقع التالي:
تاريخ الإطلاع، 07/03/2018. .http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10

[2] سورة النساء، الآية 29.

[3] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقلدية والبنوك الاسلامية، مرجع سابق** ص 114.

- أن تكون المدة معلومة وقت العقد، وتحتسب المدة من وقت تسليم البيع؛
- أن يسلم البيع حالا.

3- التمويل بالإجارة

يعتبر التمويل بالإجارة من صيغ التمويل متوسط الأجل والتي تناسب كافة الانشطة سواء اكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية .

3-1- تعريف التمويل بالإجارة

للإجارة عدة تعاريف، منها أنها تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوضٍ، أو هي تمليك منفعة معلومة زمناً معلوما بعوض معلوم وفي تعريف آخر هي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم والإجارة والكراء لفظان مترادفان لمعنى واحد غير أن فقهاء المالكية اصطلحوا على تسمية العقد على منافع الآدمي وما ينقل كالثياب والأواني إجارة[1].

3-2- شروط التمويل بالإجارة

تتمثل شروط الإجارة في[2]:

- رضا المتعاقدين لأنه لو أكره أحدهما على الإجارة فإنها لا تصح؛
- معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع المنازعات، مع بيان مدة الإيجار ؛
- أن تكون المنفعة مباحة لا محرمة ولا واجبة، وأن تكون الأجرة معلومة؛
- تعتبر العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر ليستوفي منفعة يحققها، فإذا هلكت لا يضمن حقها إلا إذا تعدى الشروط أو كان هناك تقصير في الحفاظ عليها.

[1] بوزيد عصام، مرجع سابق، ص 44.

[2] موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، **دور البنوك الاسلامية في علاج البطالة**، متاحة على الموقع التالي:
.http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10 تاريخ الإطلاع، 10/03/2018.

المطلب الثالث: صيغ التمويل طويل الأجل

تعتبر صيغ التمويل طويل الأجل في البنوك الإسلامية من صيغ التي تعتمدها الشركات والأفراد بدرجة أولى لأنها على فترات سداد طويلة وتتناسب مع دخل الأفراد وتدفقات المالية لشركات.

1- المضاربة.

تعتبر المضاربة نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك بالجمع بين المال والعمل قصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها، كما أنها الوسيلة التي تقوم على الاستفادة من الخبرات في من لا يملكون المال.

1-1- تعريفها

يمكن تعريف المضاربة كما يلي[1]:

لغة: المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض، بمعنى السعي في العمل، وسميت كذلك لأن العامل (المضارب) يسعى لاستثمار المال بالعمل.

شرعا: هي عقد يقتضي دفع نقد مضروب– خال من الغش – معين معلوم قدره وصفته إلى من يؤجر فيه بجزء معلوم من ربحه.

1-2- شروطها :

لا يصح عقد المضاربة إلا بتوفر وتحقق شروط معينة، تتمثل في شروط متعلقة برأس المال، وشروط الربح وشروط العمل وهي[2]:

1-2-1-شروط رأس المال: وتتمثل شروط رأس المال فيما يلي:

- أن يكون رأس المال نقدا، حيث لا يجوز المضاربة على العروض؛
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار، لأن جهالته تؤدي إلى جهالة الربح، ومعلومية الربح شرط من شروط صحة المضاربة؛
- أن يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب؛
- أن يسلم رأس المال للمضارب بالمناولة أو التمكين، لأن بقاءه في يد المالك يفسد المضاربة.

1-2-2- شروط الربح: تتمثل شروط الربح فيما يلي:

---

[1] موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، **دور البنوك الاسلامية في علاج البطالة**، متاحة على الموقع التالي:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10. تاريخ الإطلاع، 08/03/2018.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص 24.

- أن يكون الربح معلوما أو شائع، كالنصف أو الثلث أو الربع؛
- إذا حدثت الخسارة ولم يتعدى المضار، بمعنى أنه لم يخالف الشروط التي تم الاتفاق عليها في عقد المضاربة، فان الخسارة على صاحب رأس المال؛
- نصيب المضارب في الربح فقط دون الخسارة، في حالة الخسارة يكتفي المضارب بما فقد من جهد و وقت.

1-2-3- شروط العمل: تتمثل شروط العمل فيما يلي:

- يشمل العمل كل الأعمال المتمثلة في التجارة والصناعة والزراعة وغيرها؛
- يجب أن يتماشى العمل وطبيعة المصارف الإسلامية؛
- أن لا يضيف صاحب المال على المضارب العمل بل يتركه حرا في ذالك.

1-3- أنواعها

للمضاربة أنواع مختلفة، وتحدد هذه الأنواع إما من حيث شروط المضاربة أو من حيث دوران رأس المال، أو من حيث أطراف المضاربة وتنقسم المضاربة من حيث الشروط إلى قسمين هما مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة[1]:

1-3-1- المضاربة المطلقة:

وهي التي لا يقيد فيها صاحب المال المضارب بقيود معينة مثل ممارسة المضاربة في نشاط اقتصادي معين، أو ممارسته مع أشخاص محددين يتعامل معهم، أو بمكان أو زمان ممارسة نشاط المضاربة فيه وهذا النوع من المضاربة هو الغالب على أنواع المضاربة في البنوك الإسلامية حيث يترك للبنك كامل الحرية في المضاربة بالمال الذي أودع لديه واختيار أنسب مجالات التوظيف والاستثمار والنشاط للمضاربة فيها، وكذا الوقت المناسب للقيام بها.

1-3-2- المضاربة المقيدة:

في هذا النوع من المضاربات يضع صاحب المال قيودا وشروطا تقيد حركة المضارب، في إجراء أعمال المضاربة سواء كانت قيودا تتصل بالنشاط الاقتصادي الممارس فيه عملية المضاربة، أو المكان أو الزمان أو الأفراد الذين تتصل أو تتعلق بهم عملية المضاربة.

[1] موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، **دور البنوك الاسلامية في علاج البطالة**، متاحة على الموقع التالي:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10 تاريخ الإطلاع، 09/03/2018.

2- المشاركة

يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية لفعاليتها وهي أحد النواحي التي تميزها وتفردها عن البنوك غير الإسلامية.

2-1- تعريفها

تعرف المشاركة كما يلي[1]:

لغة: لفظ مشتق من الشركة والتي تعني مخالطة الشريكين، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا.

شرعا: هي صورة من المشاركة بين شخصين أو أكثر، وتعني خلط مال المصرف بمال الغير بطريقة لا تميزها عن بعضها البعض وذلك بغرض استخدامها في إقامة مشروع أو شراء بضاعة، ويقسم الربح والخسارة بين الشركاء على أساس حصة كل منهم في رأس المال أما إذا تولى أحد الشركاء مسؤولية الإدارة، حينئذ يخصص له نسبة أو حصة في صافي الربح قبل اقتسامه وذلك حسب ما ينص عليه عقد الشراكة.

2-2- شروطها

من أهم شروط المشاركة ما يلي[2]:

- أن يكوم رأس المال من النقود، وأجاز بعض الفقهاء أن يكون من العروض؛
- أن يكون رأس المال معلوما وموجودا، ويمكن التصرف فيه؛
- يكون الربح بين الشركاء على ما اشترطوا بنسبة شائعة ومعلومة، فإذا لم يشترطوا يكون الربح مقسم حسب نسبة رأس المال لكل منهم إلى رأس مال الشركة، أما في حالة الخسارة تكون على الشركاء حسب النسب المتفق عليها، أو حسب نسبة رأس المال لكل منهم إلى رأس مال الشركة.

2-3- أنواعها:

يقسم التمويل بالمشاركة، حسب طبيعة الشيء الممول الي قسمين رئيسين[3]:

---

[1] زايدي مريم، **مرجع سابق**، ص 63.

[2] موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، **دور البنوك الاسلامية في علاج البطالة**، متاحة على الموقع التالي: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10 تاريخ الإطلاع، 11/03/2018.

[3] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقلدية والبنوك الاسلامية**، **مرجع سابق**، ص 123.

2-3-1- المشاركة في رأس مال المشروع (المشاركة الدائمة- المستمرة):

وهي المشاركة التي يرتبط أجلها بأجل المشروع الممول نفسه، فالمشاركة قائمة طالما بقي المشروع قائما ولا يمنع هذا بطبيعة الحال أيا من الشركاء من بيع حصته أو التصرف فيها بشكل ينهي مشاركته في المشروع.

2-3-2- المشاركة المنتهية:

حيث يقوم البنك في هذه الحالة بالمشاركة مع أحد العملاء في صفقة معينة كعملية استيراد أو تصدير كمية من السلع، ويقتسم البنك مع شريكه في الصفقة الأرباح والخسائر حسب النسب المتفق عليها وتنتهي المشاركة بمجرد انتهاء الصفقة.

المبحث الثالث: ماهية التنمية الاقتصادية

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الإقليمية والدولية، وظهرت العديد من الكيانات والتحليلات التي احتضنت موضوع التنمية الاقتصادية من جوانبها المختلفة، وقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية في أعقاب الثمانينات وترسخت في أوائل القرن الواحد والعشرين بفعل النمو السلبي للدخل القومي وتفاقم مشكل الفقر وتنامي حدة البطالة وتوالي الأزمات الاقتصادية وتنامي حدتها.

وقد أدى تبلور فكرة المصالح المشتركة للبلدان المتقدمة في تنمية الاقتصاديات المتخلفة جراء قناعتها بأن رخاء إحدى المجموعات يتوقف أكثر على رخاء الآخرين وأن فقر إحداها يحد من تقدم الباقين، إلى تعدد مضامين التنمية وبروز اختلافات بين الاقتصاديين والكتاب حول مفهوم التنمية الاقتصادية حسب الخلفيات الثقافية وتباين الإيديولوجيات والاتجاهات الاقتصادية[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد أدى ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتغيرات الجوهرية للبنى الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، مع أشكال الحكومات ودور الفرد في المجتمع إلى تباين التعاريف وتعدد المفاهيم بين الاقتصاديين حسب الوسائل والأبعاد وذلك كما يلي :

[1] عبابسية نور الدين، **فعالية الجهز المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم القتصادية والتجارية وعلوم التسسير، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2010، ص 3.

1- تعريف جيرالد ماير (Gerald Marier):

"التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن"[1].

نلاحظ أن "ماير" وضع ثلاثة مؤشرات أساسية لتحقيق التنمية:

- ارتفاع الدخل الوطني؛
- استمرارية هذا الارتفاع؛
- مواصلة هذا الارتفاع لمدة زمنية معينة.

كما يعرف "ماير" التنمية بقوله:"إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لمدة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة".

ويرى "ماير" أن التعريف الأول أفضل من الثاني حيث أن القطاع الخاص هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية ولذلك يجب الاعتماد أكثر على القطاع الخاص أو الحرية الاقتصادية التي يعتبرها أساس التنمية.

2- بنيامين هيجتير(HIGENSE BENIAMENE):

يضيف بنيامين هيجر عناصر جديدة في التنمية الاقتصادية منها انه يشر إلي [2]:

أن التنمية هي زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية.

وهكذا يضيف "هيجتر" إلى عناصر التنمية توزيع الزيادة الحاصلة في الدخل القومي على النشاطات الاقتصادية المختلفة من جهة وعلى فئات الدخل من جهة، فحسبه لا يجوز أن تقتصر منجزات التنمية على قطاع واحد من فئات الدخل، مع الإشارة إلى الخاصية التراكمية لعملية التنمية الاقتصادية، إذ لا يجوز أن توجه الزيادات إلى أغراض الاستهلاك، وإنما يجب أن يوجه قسم كبير منها للتراكم.

3-تعريف الدكتور الشافعي:

وعرف الدكتور الشافعي التنمية الاقتصادية كالآتي[3]:

يعرف التنمية الاقتصادية بعد استعراض عناصرها بأنها تغيير بنياني يعطي دفعة قوية وإستراتيجية ملائمة، وبعد أن يشير إلى تركيز علماء الاقتصاد أثناء معالجتهم لعملية التنمية على عنصر أو أكثر من

[1] عبابسية نور الدين، نفس المرجع السابق، ص 3.

[2] نفس المرجع اعلاه.

[3] نفس المرجع اعلاه، ص 4- 5.

العناصر المتقدمة يرى أن نجاح عملية التنمية يقتضي توفر العناصر الثلاثة معا ويعرفها بأنها "تغير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن".

ودفعة قوية تهيئ بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يتميز بها الاقتصاد المتخلف واستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية لتفادي الأزمة وتحقيق ذلك التغير البنياني الذي تتطلبه التنمية.

وهكذا يجمع الدكتور الشافعي في تعريفه هذه الأداة و الطريقة والإستراتيجية بالإضافة إلى تحديد الهدف النهائي للتنمية.

لذا فالتنمية الاقتصادية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات رئيسية و أنماط حياة شائعة وهيئات قومية، بالإضافة إلى اجتثاث الفقر وإبادته.

ويتجلى التفرقة بين مفهومان من بعضهما وهما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.أي زيادة الاستثمار الناتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية على الدول الأقل تقدما، كما يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامهما كمرادفين حيث يعني كلاهما التغير إلى الأحسن.

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الإقتصادية

إن اقتران مفهوم التنمية الاقتصادية بسلسلة من التغيرات التي تتوافق فيها النظم الاجتماعية مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة، والسعي إلى زيادة الإنتاج الوطني ورفع مستوى المعيشة وتوفير الوظائف على نطاق واسع مع تقليص الفقر وتحقيق مساواة في الفرص ومنح اعتبارات أكثر للحرية الشخصية والفردية في ظل توافق كامل مع نظام القيم والأخلاق السلمية يتطلب عدة ركائز وأسس للتنمية الاقتصادية، واختلف الاقتصاديون في تصنيفها والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

1-تجميع رأس المال

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية تجميع الرأس المال في تحقيق التنمية، وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلاله توفير الموارد اللازمة لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة، لتمويل

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، الاردن، 2007، ص 135.

هذه الاستثمارات، على أن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها، بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقية والنقدية من أجل إقامة الاستثمارات، ويقصد برأس المال "الكميات المتراكمة من الموارد التي تسهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع والخدمات"، ذلك أن عملية توفر الموارد المالية ووجود ادخارات وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك، لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات، وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد.

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال وهما:

1-1- رأس المال المالي:

والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو توجه إلى المصارف للاستخدام في الأعمال.

1-2- رأس المال الحقيقي أو المادي:

الذي يتكون من المصانع و الماكينات والمعدات ومخزون المواد الخام ...إلخ.

ويفضل معظم الاقتصاديين حساب كلا من رؤوس الأموال بالنسبة إلى مساهمتهما في الإنتاج نتيجة نقص قيمتها عبر الزمن، بعد انخفاض قوتها الشرائية أو عامل التضخم ....إلخ.

ويقسم رأس المال الحقيقي بدوره إلى ثلاثة أنواع :[1]

1-2-1- رأس المال الثابت:

والذي يتمثل في المصانع و الماكينات والمعدات والمستودعات والمباني المستخدمة في الإنتاج الصناعي ووسائل النقل ....إلخ.

1-2-2- رأس المال المتداول:

ويتمثل في المواد الخام والوقود والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية والأصول الجارية.

1-2-3- وهناك نوع آخر من رأس المال يدعى الفوقي الاجتماعي ويتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل وليس لفرد معين، مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور أو ما يعرف بالبنى التحتية.

[1] مدحت القريشي، **نفس المرجع السابق**، ص 135.

2- الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، كما تعرفها الأمم المتحدة من جهتها بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين[1]:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية؛
- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية؛
- وتلعب البنية الهيكلية للاقتصاديات المتقدمة دورا بارزا في الإحلال الصناعي بحكم الميزة الفنية للوحدات الإنتاجية، إذ أن الإحلال الرأس مالي أو المهارة الفنية لليد العاملة كفيلة بتغطية الافتقار الطبيعي للثروات الباطنية، على عكس الدول النامية ذات التكثيف الباطني وضعف الأوعية الاستثمارية مع الافتقار إلى اليد العاملة الفنية؛
- إن الارتباط القاعدي للبنية الاقتصادية بالبدائل الصناعية يمكن تعويضها في حالة نقصانها عن طريق الاستيراد، على عكس البدائل الطبيعية التي تبقى مقرونة بالبنى التحتية رغم إمكانية استيراد إنتاجها سعيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؛
- وعلى كل حال يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية، وخصوصا في المرحلة الأولية للتنمية إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، والمثال الواضح على ذلك هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان رغم الافتقاد للموارد الطبيعية.

3-الموارد البشرية :

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية وتلعب الموارد البشرية دورا مهما في عملية التنمية ويأتي ذلك من كون أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، و يتأتى من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتقاء بمستوى دخله الحقيقي ورفع ظروف معيشته وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من

[1] مدحت القريشي، **نفس المرجع السابق**، ص 139- 140.

خلال النشاط الإنساني، وانه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها.

وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين[1]:

3-1- مجموعة عرض العمل:

والتي تتضمن إعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي، أي أن زيادة إعداد العاملين يساهم في النمو، إن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي والتغذية، كما أن للعامل الماهر أهمية كبيرة في النمو وخاصة في الأزمنة الحديثة وان أهمية التحسن في رأس المال البشري تؤدي إلى تحقيق منافع ثلاث هي:

- تمكن من استخدام كفء لرأس المال، فالعامل الماهر يمكن أن يستوعب احدث وسائل الإنتاج؛
- المساعدة على زيادة مستوى إنتاجية العمل، والتي تمثل إضافة إلى الإنتاج وزيادة إلى دخل العامل؛
- إن رأس المال البشري يمثل مكسبا مهما للتنمية، وان زيادته يمكن أن تكون عونا في تغيير العادات والتقاليد والمواقف التي تعيق النمو.

3-2- مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل:

وهؤلاء هم المدراء والمنظمون، ويطلق عليها القدرات الإدارية.ان للقدرات الإدارية والتنظيمية أهمية كبيرة، فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير، مثل إدارة المشتريات والتسويق والتخزين والتمويل لردم الفجوة التي قد تحصل بين المشتريات والتسويق، وقد أدت طول فترة تحصيل العائد على التنمية البشرية إلى إغفالها لصالح الاستثمار في رأس المال الذي انعكس سلبا على المدى القصير والطويل، كما قلص من مردودية الإنتاج، ويرجع ذلك إلى[2]:

- أن الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية غالبا ما تكون طويلة، حيث لا تبرز آثار ونتائج هذا الاستثمار خلال وقت قصير، وحتى أن البعض منها يتطلب فترة زمنية قد تصل إلى 15 سنة وقد تزيد عن ذلك رغم أن بعض أنواع الاستثمار قد تكون أقل من ذلك بكثير.
- عدم توفر دراسات كافية تبين علاقة حجم الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والناتج القومي، إذ أن الاهتمام بهذا الجانب لم يبرز إلا أخيرا، وأدي بالتالي إلى القيام ببعض الدراسات التي ترتبط بين جانب من تنمية الموارد البشرية والإنتاج كعلاقة التعليم بالإنتاج مثلا ما وإلى ذلك.

[1] عبابسية نور الدين، **مرجع سابق**، ص 11.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص 141.

- تركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية وتبريرهم بأن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية، وأن تكوين رأس المال المادي يرافقه وينجم عنه تكوين رأس المال بشري، وقد أشار التقرير الأول للتنمية البشرية في عام 1990 إلى أن التنمية البشرية تنطوي على جانبين أساسيين[1]:

الجانب الأول: يتمثل في تشكيل وتكوين القدرات البشرية مثل: تحسين مستوى الصحة وزيادة المعرفة وتنمية قدرات الأفراد.

الجانب الثاني: يتمثل في ضرورة انتفاع الأفراد بقدراتهم المكتسبة، إما في تحقيق الأهداف الإنتاجية المرغوبة، أو في تنمية القدرات الثقافية والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية أو في التمتع بأوقات الفراغ.

إضافة إلى ما سبق، فإن عملية التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر بما تتضمنه من استخدام لأحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية التي لا يمكن الاستفادة منها بشكل كامل، بدون توفر العنصر البشري القادر على استخدام هذه المنجزات بكفاءة، والقادر على إدارتها وتكييفها وتطويرها، بما يتلاءم وحاجة الأقطار النامية في إطار سعيها لتحقيق التنمية، ولذلك يذكر أن فشل برامج التنمية في الدول النامية كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان الامكانيات الماهرة والفنية وليس عدم توفر الوسائل المالية، وهذا ما دفع للقيام بالعديد من الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بنوعية الموارد البشرية ودورها الحاسم في الإنتاج والتنمية الاقتصادية، ولذلك يشار إلى أن التركيز على رأس المال البشري استمر إلى الحد الذي يكفي لتوليد بدايات ثورة تقابل تلك الثورة التي أكدت على أهمية رأس المال المادي، وأن بقاء الأمم يتوقف على التنمية البشرية وتنظيم النشاط البشري، وصحة أن كلا من رأس المال والموارد الطبيعية والمعونات الأجنبية تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ولكن ما من أحد منها يفوق في الأهمية عنصر الموارد البشرية.

وبالنظر للاهتمام الكبير الذي أولاه الاقتصاديون للموارد البشرية، نجد أن الاهتمام قد أطلق عليه ثورة الاستثمار البشري في الفكر الاقتصادي ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام بالموارد البشرية والاتجاه للبحث في مجالات الاستثمار في تنمية هذه الموارد، أي المجالات التي تساهم في تكوين رأس المال البشري، إنما يتأت أساسا من الإدراك لأهمية هذه الموارد البشرية الحاسمة في عملية الإنتاج.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الإقتصادية،دراسات نظرية وتطبيقية**، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر،2007، ص 86 .

4- التكنولوجيا

يجري تعريف التكنولوجيا على انها المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب، كما تعرف على انها الجهد المنظم و الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية، وتجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي يمكن ان يأخذ أشكالا واسعة[1].

4-1- التقدم التكنولوجي المحايد: عندما يكون الإنتاج الأكبر يتحقق بنفس الكمية والتركيبة من دون عوامل الإنتاج والذي يبقى ثابتا دون إضفاء تغيرات على إمكانات الإنتاج.

4-2- التقدم التكنولوجي الموفر للعمل أو الموفر لرأس المال: فالأول يحدث عندما يتحقق الإنتاج الأكبر باستخدام نفس الكمية من العمل، كما هو الحال عند استخدام الكمبيوترات والجرارات الزراعية...الخ.

اما التكنولوجيا الموفرة لرأس المال فتحدث عندما يتحقق الإنتاج الأكبر بنفس الكمية من رأس المال، وهذا التقدم هو ظاهرة نادرة.

4-3- التكنولوجيا الموسعة للعمل أو رأس المال: ويحدث عندما تكون نوعية و مهارة العمل تتجه للارتفاع من خلال استخدام أشرطة الفيديو و التلفزيون على سبيل المثال.و يرجع سبب الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الحالي إلى عدة عوامل من بينها:

- أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي. خاصة و أن العديد من الدراسات أثبتت أن النمو في الدخل القومي تعزى إلى التقدم التكنولوجي؛
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب. بل على إنتاج سلع أو ابتكار وسائل انتاج جديدة تحدث تكور في نوعية السلع حتى وإن كانت غير جوهرية في حالات ليست بالقليلة.

ورغم أهمية التكنولوجيا في إطار عملية التنمية فإنها تتضمن العناصر الآتية[2]:

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية؛
- المهارات التي لا تنفصل عن اشخاص العاملين؛
- براءات الإختراع والعلامات التجارية؛
- المعرفة غير المسجلة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **نفس المرجع السابق**، ص 14.

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص 142.

ولقد أدت عملية احتكار التكنولوجيا إلى توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والنامية. ومن المعلوم أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر شرط أساسي للتنمية. وقد أدى الاحتكار المقنن للتكنولوجيا الحديثة في شتى المجالات لا سيما الصناعات الصاعدة كالإلكترونيك الدقيقة والصناعات البتروكيمياء والمعدات الحربية وتكنولوجيا الطاقة...إلخ، أدى إلى تباعد الهوة بين الدول المتقدمة والنامية وقد أدى التكيف الصناعي في الدول النامية لعنصر العمالة ورأس المال إلى خلق فجوات في الاسعار انعكست فيما بعد على النوعية والكمية الأمر الذي أدى إلى التقليل من الفائض الموجه للاستثمار.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية ذات أهداف متعددة ومتنوعة لكافة الدول سواء المتقدمة أو النامية، ومع ذلك تختلف هذه الأهداف إلى حد كبير في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تعني إلى حد كبير سعي هذه الدول إلى تحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي والتكنولوجي، والمعدلات الاقتصادية المرتفعة.

أما في الدول النامية، فتكمن أهداف التنمية فيها، في اعتبارها طريقاً للخروج من دائرة التخلف والوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل، من هنا نجد أن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، تتلخص في سعيها إلى إشباع الحاجات لجميع أفراد المجتمع، من عدالة وتوازن من خلال زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل القومي، وعدالة توزيع الدخول في المجتمع، علماً بأن هناك أهداف فرعية كثيرة للتنمية الاقتصادية، تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، كما أن لكل مرحلة من مراحل التطور والتقدم في المجتمع أهدافها أيضاً[1].

أما الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية فتتلخص فيما يأتي[2]:

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي

تمثل زيادة الدخل القومي الحقيقي في الدول النامية أول وأهم أهداف التنمية الاقتصادية لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ويشير اصطلاح الدخل القومي إلى مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية التي تنتجها موارد المجتمع الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة وتعتبر زيادة الدخل القومي حقيقية، إذا تحققت زيادة الدخل نتيجة تغييرات عميقة

[1] مدحت القريشي، **نفس المرجع السابق**، ص 142.

[2] **نفس المرجع أعلاه**، ص 143.

وهيكلية في كافة قطاعات البنية الاقتصادية للمجتمع، ولعله من الواضح أن زيادة الدخل القومي الحقيقي هي العامل المحدد لزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.

2- رفع مستوى المعيشة

لا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً وعلاقة غالباً ما تكون طردية بين زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع، فكلما تحققت زيادة في الدخل القومي، كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وأدى ذلك بالتالي إلى ارتفاع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

والتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك لان التنمية الاقتصادية قد تفلح إلى حد ما في زيادة الدخل القومي، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة وخصوصاً عندما يكون هناك سيطرة لفئة معينة على مصادر النشاط الاقتصادي في المجتمع، أو عندما تحدث زيادة في عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي.

وتسعى الدول النامية في خططها التنموية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، باعتباره من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، و يتحدد المستوى المعيشي للأفراد بحجم ونوعية السلع والخدمات المتاحة لهم، فالمستوى المعاش للفرد الذي يمتلك حجماً أكبر من السلع والخدمات هو أعلى بلا شك من المستوى المعاش للفرد الذي يمتلك حجماً أقل(في حالة تساوي النوعية) من السلع والخدمات.[1]

3-تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، يعتبر هدفاً لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض دخلها القومي، وانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها، تواجه اختلالات في توزيع الدخول والثروات. ومن الطبيعي أن يكون للتفاوت في توزيع الدخول والثروات آثاراً سلبية على المجتمع تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، مما يخلق طبقات في المجتمع، ويؤدي إلى توسيع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ولا شك أن ذلك يهيئ المناخ المناسب لانتشار الكراهية و الحقد بين أفراد المجتمع، وهذا يعني بدوره أيضاً إهدار موارد التنمية الاقتصادية، في حين أن زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع والناجمة عن عملية التنمية الاقتصادية، تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل

[1] مدحت القريشي، **نفس المرجع السابق**، ص 143.

لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع، بدلاً من تركيزها في يد فئة محددة لأنها تتوزع من خلال الدخل القومي، في صورة دخول فردية[1].

4-تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكلية الإنتاجية، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل تسعى إلى التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، حيث تمد هذه القطاعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة التي تحقق نمو المجتمع وازدهاره.

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى المساهمة في حل مشكلة أساسية، تعاني منها الدول النامية، تتمثل في ضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتساعد على التعرف على احتياجات هذه القطاعات تمهيداً لتنميتها.

المبحث الرابع :علاقة البنوك الاسلامية بالتنمية الاقتصادية

يعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، لأنها تهدف إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع، في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثم تصحيح وظيفة المال في المجتمع ووضعها في مسارها الصحيح، ويتطلب هذا بدوره العمل على تنويع مجالات الاستثمار للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لسد الحاجات المقدرة للمجتمع، من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، حتى يكتفي المجتمع ذاتياً ويستغني عن الآخرين.

المطلب الأول: أهمية البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية[2]

إن التنمية الاقتصادية ورأس المال متلازمان، فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأس المال، فتكوين وإيجاد رأس المال يمثل اللبنة الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية، والنظام المصرفي في صورته البسيطة، هو الآلية التي يتم من خلالها تجميع المدخرات من الجمهور، وتقديمها في صورة تمويلات واستثمارات مباشرة وغير مباشرة، لكافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدماتية....الخ.

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ في التنمية و التخطيط الإقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ص 33.

[2] بيب كاظم، **مفهوم التنمية الإقتصادية**، دار الفارابي، الطبعة الاولى، الجزائر، 1980، ص15.

ويرى البعض أن" ثمة علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، وان كانا غير مترادفين، و الواقع أن تكوين رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال مثل هذه الطاقة من أجل رفع مستويات عيش الجماعة.

مما تقدم يتضح أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تشكل أنشطة الاقتصاد القومي بصورة رئيسة، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد القومي، ولا يمكن النظر للاقتصاد القومي بمعزل عن النظام المصرفي.

فالمصارف تسعى إلى تجميع الأموال، وتيسر الحصول عليها، وذلك تعزيزاً لطاقة رأس المال، وهذا التعزيز يتمثل بشكل رئيسي في إمكانية المصارف في توسيع قاعدة تمويلاتها.

كما أن المصارف لم توجد في الأصل لتكون وكيلاً للتنمية بل هي وسيط مالي، ومن هنا فان دور المصارف كوسيط لا يكون مسؤولا عن خلق عملية التنمية الاقتصادية، بقدر ما تكون مهمتها تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية.

وإذا كان كثيرون يرون أن مفهوم التنمية الاقتصادية، قد ارتبط بمعاني الزيادة والنمو الذي يرتبط بشكل مباشر مع البعد الاقتصادي، فان لبعضهم رؤية أكثر وضوحاً للدور المصرفي في التنمية الاقتصادية، هو أن التنمية في بعدها الاقتصادي ترتبط بالبعد المصرفي بصفة عامة، وبجناحي العملية المصرفية على وجه الخصوص ارتباطا عضوياً، ويوضح هذا دور الجهاز المصرفي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المرجوة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي، والمتمثل في القيام بالوساطة المالية، من خلال ميكانيكية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في الآلات، والمعدات والأبنية والبنى التحتية و البضائع والخدمات، وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو محسنة بذلك المستوى الحياتي للسكان.

ومما سبق نرى ضرورة وجود سياسة تمويل واعية وفرص استثمارية حقيقية، تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية، تُقدم لكافة القطاعات الاقتصادية، وتولي اهتمامها للقطاع الإنتاجي الصناعي بشكل خاص، لما له من دور ريادي في إحداث نقلات نوعية في البنية الاقتصادية للمجتمعات[1].

[1] بيب كاظم، **نفس المرجع السابق**، ص 15.

المطلب الثاني: نظرة المصارف الإسلامية إلى التمويل والاستثمار[1]

إذا كانت نظرية المصرف التقليدي تقوم على أساس انه تاجر بضاعته النقود، يشتري أو يستأجر النقود(أموال المودعين)بثمن معين هو فائدة ثابتة ذات سعر قليل[1]، أو بدون ثمن في الحسابات الجارية الدائنة(تحت الطلب)، ويبيع الأموال بأعلى الأسعار حيث يقوم المصرف بتأجير هذه الأموال للغير مقابل ثمن هو سعر الفائدة، أعلى كثيرًا من الثمن الشراء الأول، ويمثل الفرق بين الفائدة المحصلة من طالبي الأموال(المقترضين)، وبين أصحاب الأموال المحصلة(المودعين)، المصدر الرئيسي لإيرادات المصرف التقليدي ومن ثم ربحيته، ولكن المصرف الإسلامي لا يعتبر تاجراً للنقود، وان كانت النقود أداة فعالة لها دورها الأساسي في عمل المصرف، ولأنه ليس تاجراً للنقود فان تعامله مع هذه النقود لا يتم بمنطق الشراء والبيع، ولكن باعتبارها أداة لتحريك الجهد البشري وتشغيل الموارد والطيبات التي من الله(سبحانه وتعالى)بها على الإنسان.

لذا فمن الطبيعي على المصرف الإسلامي باعتباره البديل الأصيل للمصارف التقليدية، و كونه يلغي اعتبار النقود كبضاعة، أن يجتهد ويقدم الصيغ التمويلية التي تكفل له الحصول على الإيرادات اللازمة لممارسة نشاطه كبديل عن نظام الفائدة الثابتة، الذي ترتكز عليه نظرية الإقراض والتمويل في المصارف التقليدية.

من هنا فقد اعتمدت المصارف الإسلامية مبدأ المشاركة بأنواعها، والتي ترتكز عليه نظرية التمويل فيها، فالمصرف الإسلامي يحصل على النقود من الغير(المودعين) مشاركة في إطار المضاربة والمصرف يقدم هذه النقود للغير(المشاركين ما عدا تمويل المرابحة) في صورة مشاركة في إطار صيغ التمويل الإسلامية المختلفة.

والمصارف الإسلامية تقوم على أساس ورؤية، يتمثلان في أن المال مال الله، وان البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلى مرضات الله، ومن خلال ذلك يمكن النظر إليها بأنها مؤسسات مالية استثمارية تنموية اجتماعية، تقوم على الالتزام بمبادئ الإسلام، وتسعى إلى تحقيق غاياته الإنسانية والتعبدية، فهي ليست وسيط مالي فحسب، بل وظيفتها الأساسية تحقيق وتعميق القيم الروحية للإنسان، وهي مركز إشعاع وتربية ووسيلة عملية إلى حياة كريمة لأفراد الأمة، فالمصارف الإسلامية عليها توجيه الاستثمارات التي يحتاجها المجتمع وفق الترتيب الشرعي للأوليات من ضروريات وحاجيات وتحسينات فلا توجه

[1] أحمد حسين أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كليةالتجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003، ص 55.

الاستثمارات للكماليات في ظل حاجات لازمة لقيام حياة الناس، وفي المقابل عليها أن تبتعد عن المشروعات التي تؤدي إلى تبديد وضياع بعض موارد المجتمع في إنتاج سلع غير ضرورية، أو التي تعمل على توجيه اهتمام الناس للهو والعبث وترك الاهتمام بالعمل والإنتاج.

وانطلاقاً من كل ما سبق، فإن المصارف الإسلامية ملزمة بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها والبلاد الإسلامية التي تعمل بها، وهذه الصفة التنموية يجب أن تنعكس بصورة مباشرة على استراتيجياتها الاستثمارية وصيغ تمويلها، وكذلك في معاييرها لتقويم واختيار المشروعات التي ترغب في تمويلها أو المشاركة فيها.

وفي ضوء ذلك فان على المصارف الإسلامية مراعاة مسؤوليتها ودورها في التنمية الاقتصادية، من خلال مراعاة الأوليات والأهداف التي تحددها خطة التنمية الاقتصادية في المجتمع، فلا تتعارض معها بل تساندها وتدعمها في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، ولا شك أن نجاح تجربة المصارف الإسلامية أمر يجب أن يعود بالعديد بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات التي تعمل بها هذه المصارف.[1]

[1] أحمد حسين أحمد المشهراوي، **نفس المرجع السابق**، ص 56.

خلاصة الفصل الأول:

إذا كان البعض يعتقد أن الدفاع عن البنوك الإسلامية ينطلق فقط من مجرد عواطف إيمانية فهو مخطأ ذلك لأن هناك أدلة اقتصادية عديدة تبرهن على أن النظم التمويلية القائمة على المشاركة في الربح أو الخسارة تؤدي إلى تعبئة المدخرات بشكل أتم، وإلى توظيف الموارد التمويلية للبنوك في أفضل الاستخدامات الممكنة لها بالإضافة إلى تحقيق عدالة توزيع الدخل وبث روح المشاركة في نفوس أصحاب الأموال والمدخرات بدلا من السلوك السلبي المتمثل في وضع أموالك في بنك ودع الآخرين يعملون، وأضمن لنفسك مهما حدث لهؤلاء إيرادا منتظما ومضمونا.

ولكي تنجح هذه البنوك الإسلامية في دورها الانمائي لابد من توافر مناخ عام في جهد من الجميع على المستويين الجزئي والكلي يبذل لإحياء العمل بالشريعة الإسلامية دون افراط أو تفريط، مناخ فيه نضج تدريجي من حيث التعرف على الثقافة السلامية ووعي بعقيدتها، خاصة في مجال الرزق، وفيه مساعدة من الجهات التشريعية ومن البنوك المركزية لمن يسعون لمحو الربا من المعاملات حتى لا نفضل من يعمل بالربا على هؤلاء، ومناخ فيه مؤسسات تعليمية تمد البنوك الإسلامية بحاجتها من الكفاءات البرية.

كما يتضح دور البنوك الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مرونة العوائد التي تمنحها البنوك الإسلامية التي تعمل على زيادة الحجم الكلي للمدخرات الموجهة للعملية الاستثمارية، على عكس أسعار الفائدة التي تتمتع بانخفاض مرونتها، كما أنه على أساس آلية المشاركة، يفضل البنك الإسلامي تمويل المشاريع الأعلى عائدا، بينما البنوك التقليدية تعتمد على مبدأ الملاءة المالية الذي لا يؤدي غالبا إلى تحقيق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد النقدية، وبالتالي تساعد المصروفة الاسلامية على تحقيق التوزيع العادل للدخل القومي ومن ثم المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

-مقارنة بين التجربة الجزائرية والماليزية-

تمهيد:

إن التطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية، وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية لم يكن وليدة الصدفة، بل كان ضرورة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا، وإتباع أحكام الشريعة الإسلامية وكذلك نظراً لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث شهدت الصناعة المالية الإسلامية قفزات نوعية حجما وانتشارا وتنظيما، وأصبحت اليوم واحدة من الظواهر المالية التي تشهد نقاشا فكريا وماليا متعمقا عمق المبادئ والقواعد الشرعية التي استمدت منها آلياتها في استقطاب الأموال وتوظيفها واستثمارها وذلك عن طريق توفير مجموعة من المتطلبات، تختلف باختلاف الدول ولذالك تم تسليط الضوء في هذا الفصل الى تجربة الجزائر في البنوك الاسلامية مقارنة بتجربة ماليزيا في البنوك الاسلامية حيث تم تقسيم الفصل الثاني الى أربع مباحث هي على التوالي:

المبحث الأول: توجه الإسلامي لنظام المصرفي الجزائري؛

المبحث الثاني: التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا؛

المبحث الثالث: مقارنة بنك البركة الجزائري ومايبنك الماليزي إسلامي؛

المبحث الرابع: تقييم البنوك الإسلامية في ظل التجربتين.

المبحث الأول: التوجه الاسلامي لنظام المصرفي الجزائري

إن ميلاد فكرة البنوك الإسلامية في الجزائر لم يكن بمحض الصدفة وإنما نتيجة لمجهودات ودراسات متواصلة تفاديا للتعامل بالربا وحتى لا يؤدي بالمجتمع الاسلامي إلى تعميق الفوارق الطبقية التي نهى عنها ديننا الاسلامي من ما أدى إلى الإسراع في إنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر و التي فرضت نفسها كبديل شرعي للبنوك التقليدية الربوية.

المطلب الأول: واقع البنوك الاسلامية في الجزائر

تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في شكلين اثنين هما المصرفية والنوافذ، حيث تتوفر على:

1- البنوك الإسلامية:

تتوفر الجزائر على بنكين إسلاميين ناشطين في ترابها الوطني هما بنك البركة و بنك السلام.

1-1- بنك البركة

تزامن مجئ بنك البركة مع التصويت على قانون النقد و القرض في 14 افريل 1990 كأول بنك إسلامي في الجزائر الذي وضع حدا لاحتكار الدولة، فهو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) ويقدم بنك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية[1].

2-1-بنك السلام

يعتبر مصرف السلام الجزائري، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته هو ثاني بنك إسلامي في الجزائر، ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

ان مصرف -السلام - الجزائري يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم

[1] بنك البركة الجزائري، متاح على الموقع التالي:
/http://www.albaraka-bank.com تاريخ الاطلاع، 2018/04/30

الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق و المتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[1].

2-النوافذ الإسلامية

2-1 تم تأسيس بنك الخليج الجزائر (AGB) في 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (بنك برقان، وبنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي)، و العائدة الى مجموعة شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و يقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي، ففي عام 2013 كانت 22 ٪ من القروض الممنوحة كانت وفق التمويل الإسلامي.

2-2 أطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة، إضافة الى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، ومن المتوقع أن يمتد هذا العرض بسرعة للبنوك التقليدية، وعلى الرغم من عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي محدد، يرى البعض أن المؤسسات المالية الجزائرية التي تقدم حلولا للتمويل الاسلامي، استطاعت أن تثبت أنها قادرة على إثبات جدوى و فائدة هذا النموذج[2].

المطلب الثاني: ماهية بنك البركة الجزائري.

يعد بنك البركة الجزائري البنك الإسلامي الرائد فيها وهذا بتعويضه الفوائد الربوية بصيغ تمويل مطابقة للشريعة الإسلامية.

1-التعريف ببنك البركة الجزائري[3]:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى لتعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، وامتثالا لأحكام القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض تم إنشاء البنك في 20 ماي 1991

---

[1] بنك السلام الجزائري، متاح على الموقع التالي:

تاريخ الاطلاع، 2018/04/30 http://www.alsalamalgeria.com

[2] **الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، متاح على الموقع التالي:

تاريخ الاطلاع، 2018/04/30 **http://www.arabnak.com/**

[3] نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية**، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد** 23/22 أفريل 2003، مجلّة العلوم الإسلاميّة والحضارة، العدد السادس، 2017، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 52.

ليجعل مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، وقد نشأ بنك البركة الجزائري وهو يحمل وراءه مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها منذ البداية.

2-نشأة بنك البركة الجزائري[1]:

تأسس بنك البركة الجزائري في شكل شركة مساهمة بتاريخ 20 ماي 1991 في إطار أحكام القانون رقم 10/90 المقترح في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولقد بلغ رأس مال البنك آنذاك 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة البحرينية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفي ظل متطلبات السوق، عهد بنك البركة الجزائري إلى فتح عدة وكالات تلبي حاجيات الأفراد موزعة على تسع مناطق من الوطن، ويلعب بنك البركة دورا تجاريا فعالا، حيث تقوم بتجميع الودائع الذي عرفت نموا كبيرا وتطورا مستمرا من سنة لأخرى، وكما يوضح القيام بعمليات التحويلات البنكية، ويلجا إلى عملية منح القروض وفق الأساليب المشروعة، كما يقوم بتجميع الفوائض، وعليه فبنك البركة الجزائري يلعب دور وسيط بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وأصحاب الحاجة لهذه الأموال من جهة أخرى في شكل قروض خالية من الفائدة.

ولقد حقق بنك البركة الجزائري في السنوات الأولى من إنشائه خسائر وذلك لحداثته وقلة تجربته، إلا أنه مع مرور السنوات بدأ يتحسن أداءه تدريجيا.

أهداف بنك البركة الجزائري[2]:

يوجد مجموعة من الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها فتتمثل فيما يلي:

- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري؛
- تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر والأخذ بعين الاعتبار القواعد الاستثمارية السليم؛

[1] سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك**، جمعية التراث، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002، ص 200.

[2] أبوبكر بوسالم، حبيبة عامر، **الصناعة الاسلامية للبنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري**، مجلّة العلوم الإسلاميّة والحضارة، العدد السادس، 2017، ص 89- 90.

- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية؛
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة؛
- التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والبحث عن مجالات أخرى لجلب الزبائن والمحافظة على السمعة الحسنة للبنك وتحسين الخدمات المقدمة من طرفه.

المطلب الثالث: طرق التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة الجزائري ومدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية.

يقوم بنك البركة الجزائري بنشاطات لكافة المتعاملين الاقتصاديين الصناعيين، التجار، الحرفيين.....الخ.

كما يعمل جاهدا على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال اعتماده على عدة منتجات مالية والمتمثلة في الطرق التمويلية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وفيما يلي نبين مراحل وتطور مختلف هذه الطرق أو الصيغ التي يعتمد عليها البنك من أجل تحقيق التنمية.

1- التمويل بالمشاركة والمضاربة

يعتمد بنك البركة في عملية التمويل على عدة معايير، ولذلك سنحاول التطرق إلى معايير التمويل في بنك البركة الجزائري ومن ثم ندرس أسلوب التمويل بالمشاركة والمضاربة لدى البنك ونبين مساهمة كل من الأسلوبين في التنمية الاقتصادية من خلال تطور هاته الأساليب.

1-1 التمويل بالمشاركة لدى بنك البركة الجزائري ويتمثل في[1]:

في هذا النوع من التمويل يساهم البنك في رأس مال المؤسسات الموجودة أو المراد إنشاؤها كما يشارك في تسيير هذه الأخيرة وذلك من خلال ممثله في مجلس الإدارة، وقد تكون المشاركة نهائية أو المتناقصة، ففي المشاركة النهائية يساهم البنك في رأسمال المؤسسة ويتلقى سنويا نصيبه من الأرباح بالتوازي مع المشاركة وحصته في رأس المال وتمر المشاركة النهائية بثلاث مراحل: الاشتراك في رأس المال، نتائج المشروع، توزيع الثروة الناتجة من المشروع.

[1] بنك البركة الجزائري، متاح على الموقع التالي:
/http://www.albaraka-bank.com/ تاريخ الاطلاع، 2018/05/01

أما المشاركة المتناقصة فيساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية وهذا بعد انسحاب صاحب لمشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك.

2-1 المضاربة لدى بنك البركة الجزائري

وفي هذا التمويل يقتضي الأمر المساهمة في انجاز المشروع وذلك بمنح الحرفيين أو المهنيين الأموال اللازمة على أن يساهم هؤلاء بمجهوداتهم من العمل والمعرفة التقنية وبشرط في هذا النوع من التمويل أن يكون المشروع ناجعا، مبررا بمردودية اقتصادية ومالية كافية وعلى هذا الأساس يتم توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها مسبقا.

وعقد المضاربة لدى بنك البركة الجزائري يكون كالآتي[1]:

- يقوم بنك البركة بوضع رأس المال تحت تصرف المضارب، على أن يقوم هذا الأخير بتوجيهه لاستثماره في المشروع المتفق عليه وفقا للشروط العامة التي يخضع لها نشاط البنك والأحكام الخاصة التي تسير هذا العقد؛
- يقوم البنك بتوكيل المضارب وتوليته مسؤولية تسير رأس المال واعتباره شريكا في الربح؛
- يتم توزيع الأرباح بين البنك المضارب بعد استرجاع الطرف الأول لرأسماله؛
- يسعى بنك البركة الجزائري لتحقيق الرقابة وذلك من خلال تنقله إلى عين المكان، وإجراء عملية التفتيش المباشرة والإطلاع على العمليات المنجزة في إطار المضاربة؛
- يعتبر المضارب مسؤولا عن كل تقصير أو إهمال في القواعد المهنية المعمول بها في النشاط موضع عقد المضاربة؛
- يطلب البنك من المضارب تقديم ضمانات كأساس للتمويل بالمضاربة وتكون هذه الضمانات عينية وشخصية؛
- يتم فسخ عقد المضاربة في حالة عدم إيداع المضارب إيرادات المشروع للبنك أو في حالة الإفلاس أو الوفاة إلى غير ذلك من الحالات التي يتضمنها القانون .

2- التمويل بالمرابحة والتأجير

سنحاول التعرض إلى المرابحة أولا ومن ثم التمويل التأجيري.

[1] أبوبكر بوسالم، حبيبة عامر، **مرجع سابق**، ص 91- 92.

2-1 المرابحة لدى بنك البركة الجزائري

يمول بنك البركة الجزائري الزبون المتعاقد معه وذلك بشراء المنتجات التي يحتاج فورا، بالمقابل يتعهد الزبون بأن يشتري من البنك هذه المنتجات بسعر الشراء مضافا إليه هامش ربح متفق علية من الطرفين وعلى أساس هذه الصيغة يسدد البنك مستحقات المورد فورا بصفته المشتري الأول ثم يتم تحصيل مستحقاته من زبونه المتعاقد معه بصفته بائع.

ويمر عقد المرابحة لدى بنك البركة الجزائري بالمراحل التالية[1]:

- يختار البنك للزبون عند المورد السلع التي يرغب شرائها من آلات ومعدات ويتفق على سعر البيع وضمانات الخدمة ويكون ذلك موضحا في الفاتورة الشكلية؛
- يقدم الزبون للبنك ملف القانوني والذي يتكون من وثائق خاصة بالزبون والفاتورة الشكلية التي توضح نوعية السلعة المراد شرائها والكمية والسعر إضافة إلى دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛
- يقوم البنك بدراسة الملف من خلال لجنة التي تتكفل بدراسة صحة المعلومات الخاصة بالزبون وكفاءته على تسديد الدين إضافة إلى إمكانية شراء المعدات والمخاطر المترتبة عن العملية والمردودية؛
- بعد التأكد من مطابقة العملية لبنود عقد التمويل يقوم البنك بدفع مبلغ الفاتورة بصك مباشرة لصالح المورد؛
- بعد حصول الزبون على السلعة ومبادرة النشاط يقوم هذا الأخير بدفع المبالغ المستحقة في شكل أقساط موازاة مع نشاط بيع السلع وهذا لتخفيض نسبة الخطر البنكي.

وبالنسبة للدور التنموي لهذا الأسلوب فلقد لعبت المرابحة دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري، فباعتبار أن المرابحة تبين لنا مدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع قصيرة الأجل فإننا نجد أن نسبة المرابحة كانت تمثل حوالي 71.81 % من إجمالي المبالغ المخصصة للتمويل وذلك سنة 1992 ثم ارتفعت لتصل حوالي 96.5 % سنة 2012، وهذا يعني ان البنك يعتمد على هذا النوع بشكل كبير مقارنة مع الآليات الأخرى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التمويل بالمرابحة في بنك البركة الجزائري يقتصر على المجالات التالية:

- تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة المدى والتي تكون في إطار إنشاء وتطوير مؤسسة معينة؛

[1] بنك البركة الجزائري، متاح على الموقع التالي:

/http://www.albaraka-bank.com تاريخ الاطلاع، 2015/05/02

- تمويل دورة الاستغلال من خلال شراء المواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة؛
- القيام بشراء السيارات وإعادة بيعها للعميل، ولقد توسع بنك البركة الجزائري في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

2-2 الاجارة لدى بنك البركة الجزائري

يقوم البنك بشراء العتاد والمعدات اللازمة لتحقيق المشروع، وبعد ذلك يقوم بكرائها للزبون لمدة معينة، وحسب النظام المعمول به تنتقل ملكية العتاد والتجهيزات للزبون بعد تسديد المبلغ الكلي لها ويصبح المالك الوحيد للمعدات التي تم كراؤها، وعقد الإجارة لدى البنك البركة الجزائري يتم من خلال مراحل أساسية هي[1]:

- يتوجه الزبون إلى المورد لاختيار حاجياته من آلات ومعدات ويتفق معه على سعر البيع وضمانات الخدمة؛
- يرسل الزبون للبنك طلبا بالتمويل لشراء المعدات مرفوقا بالفواتير الشكلية التي توضح نوعية السلعة المراد شرائها إضافة إلى سعرها؛
- يقوم البنك بدراسة الملف من حيث إمكانية شراء المعدات والمخاطر التي يمكن أن تترتب عن ذلك ومردودية العملية، وعند تطابق المعطيات مع الشروط اللازمة للعقد يقوم البنك بفتح تمويل لحساب الزبون ويقوم بشراء المعدات من طرف المورد؛
- بعد أن يتحصل الزبون على المعدات يمضي عقد الإيجار مع البنك ويوضح في العقد المعدات المؤجرة إضافة إلى مدة الإيجار ومبلغ الإيجار مع قرار البنك بوعد بالبيع للزبون ان أراد ذلك؛
- يقوم الزبون بدفع مبلغ الإجارة في شكل أقساط مضاف إليه هامش الربح مع المبلغ الكلي، ويجدر الإشارة إلى إن التمويل التأجيري ينقسم إلى قسمين:

2-2-1 التأجير التمليكي: الذي نجد مراحله تتمثل في عقد شراء الموجودات ومن ثم تسليم السلعة وبعد ذلك نجد عقد التأجير وفي الأخير تمليك العين.

2-2-2 التمويل بالتأجير التشغيلي: فبالنسبة لهذا النوع فنجد مراحله تتمثل في عقد شراء المعدات ومن ثم عقد الإجارة الأولى وبعد ذلك عقد الإجارة التالية، والتمويل التأجيري كان له نوعا ما دور في التنمية

[1] بنك البركة الجزائري، متاح على الموقع التالي:
/http://www.albaraka-bank.com تاريخ الاطلاع، 2015/05/02

الاقتصادية منذ بداية تطبيق هذا النوع فلقد عرفت هذه التقنية رواجا كبيرا في السنوات الأولى نتيجة للنجاح الذي حققته، بالإضافة إلى كون البنك كان يستفيد من الإعفاءات الجبائية لمدة معينة.

غير أن بعد سنة 1999 أصبح التمويل التأجيري يخضع لجميع الضرائب والرسوم، وهذا ما أدى إلى تحمل تكاليف إضافية من طرف البنك، ولذلك تخلى عنها تدريجيا في السنوات الأخيرة، مما يعني أن هذا النوع من الآليات لم يعد له أي دور في الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة.

3- التمويل بالسلم و الاستصناع

يعتبر التمويل بالسلم والاستصناع من التقنيات التي يعتمدها بنك البركة الجزائري وهي في معظمها تمويلات قصيرة المدى إلى متوسطة المدى، وسنتعرض إلى التمويل بالسلم أولا ومن ثم التمويل بالاستصناع.

3-1 التمويل بالسلم لدى بنك البركة الجزائري[1]

يعتبر التمويل بالسلم من أهم العقود لدى بنك البركة الجزائري منذ نشأته، ويمر عقد السلم لدى بنك البركة الجزائري بالمراحل التالية:

- يرسل البنك المشتري إلى زبونه طلبا بكمية معينة من السلع بقيمة مساوية لاحتياجه؛
- يوقع الطرفان عقد السلم بالمعطيات المطلوبة؛
- يلتزم البائع بتوفير الضمانات التي يطلبها البنك منه سواء كانت عينية أو شخصية، كفالة، رهن حيازي، رهن عقاري؛
- يلتزم البائع بتأمين السلع تأمينا خاصا ضد كل الأخطار المحتملة ويحق للبنك توكيل شخص من طرفه لاستلام السلع محل العقد؛
- يلتزم الزبون بتسليم السلع في الآجال المحددة، حيث أن أي تأخر عن الدفع يفرض على الزبون دفع غرامة قدرها 1% من ثمن السلع لكل شهر.

وبالرغم من أن التمويل بالسلم هو من أحد أهم العقود لبنك البركة الجزائري في تحقيق تنمية اقتصادية، غير أنه عرف انخفاضا في مستوى التمويلات خلال السنوات الأخيرة، فبعد ما عرف تطورا ملحوظا سنة

[1] أبوبكر بوسالم، حبيبة عامر، **مرجع سابق**، ص 95- 96.

2001 حيث ارتفعت نسبة التمويل بالسلم إلى 11% وزاد اهتمام البنك بهذا الأسلوب ليصل سنة 2009 و 2010 الى 69.63% و86.65% على التوالي، ليعود للانخفاض سنة 2012 م.

وكل ذلك يعني أن الدور التنموي لهذا الأسلوب انخفض في السنوات الأخيرة فيخصص هذا النوع من التمويل لدى بنك البركة الجزائري للقطاع التجاري الذي يلقى اهتماما كبيرا مقارنة مع الفروع الأخرى.

3-2 التمويل بالاستصناع لدى بنك البركة الجزائري

التمويل بالاستصناع من الأساليب التي اعتمدها بنك البركة الجزائري في نشاطاته التمويلية لكنه لم يحظى بنفس الأهمية التي حظيت بها مختلف الأساليب التمويلية الأخرى كالمرابحة والإيجار، ويقوم البنك بتطبيق عقد الاستصناع في شكلين:

البنك صانع والزبون مستصنع.

البنك مستصنع والزبون صانع.

وسنوضح مراحل العقد لكلا الحالتين[1]:

3-2-1 البنك صانع والزبون المستصنع: وفي هذه الحالة يمر بالمراحل التالية:

- يمضي الطرفان البنك والزبون عقد الاستصناع والذي يتضمن صنع شيء أو إنشاء شيء ما من طرف البنك على أن يتم بيعه له عند إتمام إنجازه؛
- يختار البنك الشخص المؤهل لأداء العمل سواء كان انجاز مشروع أو صناعة أدوات، كما يحق لزبونه أن يختار الشخص الذي يقوم بالعمل أين يصبح البنك مستصنع وصاحب العمل صانعها؛
- يقوم البنك بتسديد خدمات الصانع على أساس وثائق تثبت حقيقة التكاليف التي يتحملها المشروع من خلال الفواتير كتسويق الأشغال؛
- يستطيع المستصنع صاحب المشروع الأصلي أن يقوم بدفع خدمات البنك أثناء العملية أو عند تسلم المشروع الذي تم إنجازه من طرف البنك وذلك حسب المدة المتفق عليها.

3-2-2 البنك مستصنع والزبون صانع

ويمر العقد في هذه الحالة بالمراحل التالية[2]:

- يكلف البنك الزبون للقيام بإنجاز المشروع (المصنوع) ويعتبر الزبون هو الصانع؛
- يسلم الزبون للبنك فاتورة شكلية تثبت تكاليف انجاز المشروع المراد انجازه؛

[1] ابوبكر بوسالم، حبيبة عامر، **مرجع سابق**، ص 96.

[2] **نفس المرجع اعلاه**، ص 97.

- يقوم البنك بتمويل المشروع لإنجازه دفعة واحدة أو على أقساط؛
- يلتزم الزبون بتنفيذ الأعمال اللازمة لإنجاز المشروع وإتمامه وتسليمه للبنك باعتباره المستصنع في الآجال المحددة؛
- بعد تسليم البنك المصنوع يقوم بتوكيل الزبون ببيعه للغير لحسابه ويتقاضى هذا الأخير عمولة على كل زيادة عن السعر المحدد من الطرف الأول (البنك) وينتج عن هذه العملية إنشاء عقد آخر هو عقد بيع بالوكالة.

المبحث الثاني: التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا

برزت الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة وأصبحت تساهم كذلك في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها دوليا اتجاها إيجابيا من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مع مساهمين من مختلف البلدان.

وتقدم هذه الورقة البحثية نظرة حول الممارسات وآفاق التمويل الإسلامي في ماليزيا كنموذج يساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، وتقدم ماليزيا بصفتها رائدة للصيرفة الاسلامية خلال المؤتمرات العالمية، واللقاءات الدورية للباحثين، وتستقطب المميزين للعمل في جامعاتها ومعاهدها التي أنشئت لدعم بحوث ودراسات الصيرفة الإسلامية، ما جعلها قبلة المهتمين من الباحثين والطلاب من مختلف أنحاء العالم.

المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي في ماليزيا

ان بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا في وقت مبكر، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال الصيرفة للبلاد سنة 1983 عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها تماشيا مع الصناديق التي تم استحداثها في الستينيات التي يطلق عليها صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج إلى مكة المكرمة.

ويمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا الى ما يلي[1]:

1-الفترة الأولى (1983 الى1992):

[1]-يوريش أحمد، لشهب الصادق، **تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، 2015، ص 90.

يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين 1983 الى 1993 بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك Islam Malaysia Berhad (BIMB) سنة 1983 بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

2- الفترة الثانية (1993 الى1999) :

أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد(IBS)1993 عندما قدم Bank Negara Malaysia مخططه المصرفي بدون فوائد، كما سمح هذا المخطط بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وهذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك، بغية الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999 يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

3- الفترة الثالثة بعد 2000:

منذ عام 2000 بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18 ٪ في المتوسط سنويا من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان هو تحقيق نمو يفوق 20 ٪ وهذا يعتبر جزء من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا الى مركز الخدمات الصرفية الإسلامية العالمية الرائدة[1].

من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وركائزه الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي (MIFC) ، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة، تعزز ذلك أيضا سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي بمخطط القطاع المالي

[1] يوريش أحمد، لشهب الصادق، **نفس المرجع السابق**، ص 90.

(2020-2021) Financial sector blueprint في إطار رؤية 2020 وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة تدويل التمويل الإسلامي.

وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا[1].

وحاليا هناك أحد عشر بنك ذات ملكية محلية وستة بنوك ذات ملكية أجنبية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي[2]: وهو ما يوضحه الجدول رقم01.

جدول رقم (01): قائمة البنوك الإسلامية في ماليزيا

الرقم	الاسم	نوع الملكية
01	Affin Islamic Bank Berhad	محلي
02	Allaince Islamic Bank Berhad	محلي
03	AmIslamic Bank Berhad	محلي
04	Bank Islam Malaysia Berhad	محلي
05	Bank Muamalat Malaysia Berhad	محلي
06	CIMB Islamic Bank Berhad	محلي
07	EONCAP Islamic Bank Berhad	محلي
08	Hong Leong Islamic Bank Berhad	محلي
09	Maybank Islamic Berhad	محلي
10	Public Islamic Bank Berhad	محلي
11	RHB Islamic Bank Berhad	محلي
12	Al Rajhi Banking and Investment Corporation (Malaysia) Berhad	أجنبي
13	Asian Finance Bank Berhad	أجنبي
14	HSBC Amanah Malaysia Berhad	أجنبي
15	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	أجنبي
16	Standard Chartered Saadiq Berhad	أجنبي
17	OCBC Al-Amin Bank Berhad	أجنبي

source : Ching Wing Lo and Chee Seng Leow Islamic Banking in Malaysia: A Sustainable Growth of the Consumer Market p527, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 6, December 2014.

[1] ابتسام سامح، رابح خوني، **تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة (2008-2015)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 30، 2017، ص 345.

[2] يوريش أحمد، لشهب الصادق، **مرجع سابق**، ص 91.

المطلب الثاني: ماهية مايبانك إسلامي (Maybank Islamic) الإسلامي الماليزي

يتحل بنك(Maybank Islamic) مكانة مرموقة في ماليزيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بين البنوك الاسلامية[1].

1- نشأة البنك:

مايبانك إسلامي(Maybank Islamic) هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لمجموعة Maybank Asset Management Group Berhadوهي بمثابة الذراع المالي الإسلامي لمجموعة "مايبانك". وكان أول بنك تجاري محلي يقدم منتجات وخدمات التمويل الإسلامي من خلال عملياته في الأسواق الإسلامية في عام 1993 حتى بدء عمليات "مايبانك"الإسلامي في 01 جانفي 2008.

2-أهداف البنك:

هدفه هو تزويد المستثمرين بالحلول الاستثمارية الشرعية المبتكرة لكل من الصكوك العالمية للصكوك والسندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويستفيد بنك "مايبانك" الإسلامي من سياسات "مايبانك" وبنيته التحتية وموارده بما في ذلك قنوات التوزيع ونظام تكنولوجيا المعلومات والمنصات، بالإضافة إلى عمليات الدعم في المكتب الأمامي والخلفي لجني فوائد وفورات الحجم ولتقليص ازدواجية الموارد.

3-رأس مال البنك:

يعتبرثالث أكبر بنك إسلامي في العالم مع أصول بقيمة 30 مليار دولار أمريكي (في ديسمبر 2012)

يعد بنك "مايبانك"الإسلامي أكبر بنك إسلامي محلي في ماليزيا من حيث الأصول التي يبلغ حجم أصوله 125.1 مليار رينجيت ماليزي.

[1] مذكرة المعلومات بنك MAYBANK الإسلامي، **تصريح مقترح لأصحاب رأس المال الإسلامي غير المشروط**، متاح على الموقع التالي: تاريخ الاطلاع، 2018/05/04

http://www.maybank.com/iwov-resources/corporate_new/document/my/en/pdf/ir/debt/RM10.0b_AT1_Sukuk_Wakalah_Prog_IM.pdf

4-معلومات عامة[1]:

يقع المقر الرئيسي للبنك في العاصمة الماليزية كوالا لمبور الطابق 15، برج A، ميدان مايبانك،1 ، جالان معروف، 59000 كوالا لمبور.

يتمثل نشاط البنك بشكل أساسي في الأعمال المصرفية الإسلامية وتوفير الخدمات ذات الصلة والخدمات المالية، بالإضافة إلى ذلك، في ماليزيا تتوفر منتجات وخدمات البنك في فروعها الستة عشر المخصصة لها، بالإضافة إلى وجودها في فروع البنك الأم التي يزيد عددها عن 400 فرعًا وقنوات التوزيع المختلفة على مستوى البلاد، كما واصل"Maybank Islamic " العمل جنباً إلى جنب مع مجموعة "Maybank" لتقديم حلول مالية إسلامية للمستثمرين الأفراد والمؤسسات. ويهدف البنك إلى أن يكون الشريك الرئيسي للخدمات المالية للمستثمرين من الشركات حيث يوسع البنك قيادته إلى ما وراء الحدود من خلال تأمين صفقات رئيسية بالعملات المحلية والأجنبية، مما يساهم بشكل أكبر في نمو الاقتصاديات التي يعمل بها البنك، ومن المتوقع أن يستمر النمو العالمي في صناعة التمويل الإسلامي بقوة وأن تكون ماليزيا في موقع جيد لتكون في طليعة تطور الصناعة على خلفية نمو القطاع.

وقد تم منح "Maybank Islamic" العديد من الجوائز من خلال المنشورات ذات المكانة الدولية لجميع إنجازاته في ماليزيا.

المطلب الثالث: مميزات بنك "مايبانك اسلامي" والخدمات المقدمة من طرفه

وصل مايبانك اسلامي إلى ما وصل إليه اليوم من خلال مقومات أهلته ليحتل هته المكانة المرموقة و تتمثل في:

1-مميزات البنك

يتمتع بنك "مايبانك" إسلامي بحضور عالمي في أسواق رأس المال الرئيسية مثل ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا ولندن والبحرين وهونغ كونغ، ويتضمن البنك عدة مميزات تجعله من الرواد في مجاله ومنها

[1] مذكرة المعلومات بنك MAYBANK الإسلامي، **تصريح مقترح لأصحاب رأس المال الإسلامي غير المشروط**، متاح على الموقع التالي: تاريخ الاطلاع، 2018/05/04

http://www.maybank.com/iwov-resources/corporate_new/document/my/en/pdf/ir/debt/RM10.0b_AT1_Sukuk_Wakalah_Prog_IM.pdf

كالآتي[1]:

- الاستناد إلى مبدأ الشريعة في المرابحة؛
- أن أكثر من 88٪ من أسهم بورصة ماليزيا متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، علاوة على ذلك، يتم اعتماد الأسهم ومراقبتها من قبل المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) لضمان خلوها من الربا والمقامرة؛
- رسوم فتح الحساب 10 رينجيت ماليزي؛
- لا توجد رسوم خدمة؛
- الحد الأدنى لمبلغ التمويل 50.000 رينجيت ماليزي؛
- فترة التمويل من 1 إلى 5 سنوات؛
- يتم تقييد سعر البيع بسعر السقف، لذا لن تواجه تقلبات في سعر البيع؛
- لا توجد رسوم للالتزام على المبلغ غير المستخدم.

2-الخدمات المقدمة وهي كالتالي[2]:

يقدم مايبنك إسلامي مجموعة شاملة من الخدمات المالية تحت ركيزتي أعمال رئيسيتين تقدمان منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات عملائها، وهي CFS و GB.

تظل CFS الجزء الأساسي للأعمال والمساهم الرئيسي في .Maybank Islamic في 31 ديسمبر 2013، ساهمت شعبة CFS بحوالي 76٪ من إجمالي تمويل بنك Maybank إسلامي.

2-1- الخدمات المالية المجتمعية(CFS)

يتضمن قسم CFS في Maybank Islamic ما يلي:

- تمويل المستهلك؛
- الرهون العقارية؛
- تمويل السيارات؛
- تمويل البيع بالتجزئة؛

[1] مميزات البنك، متاح على الموقع:
http://www.maybank2u.com.my/Islamic/en/personal/investment/share-trading/hot-broking.page? تاريخ الاطلاع 2018/05/01

[2] الخدمات المقدمة، متاح على الموقع:
http://www.maybank2u.com.my/Islamic/en/personal/investment/share-trading/hot-broking.page تاريخ الإطلاع 2018/05/01

- البطاقات والثروة والمدفوعات؛
- ارتفاع صافي القيمة والخدمات المصرفية المتميزة؛
- الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الأعمال المصرفية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لـ Maybank Islamic الوصول إلى قاعدة عملائها المحليين من خلال شبكة الفروع الواسعة الخاصة بشركة Maybank Group وماكينات الصرف الآلي، موقع Maybank2u.com.myالإلكتروني والخدمات المصرفية الهاتفية الخاصة بـ Kawanku ، والتي تمكن المستهلكين من إجراء العديد من المعاملات عبر الإنترنت والهاتف.

2-2- الخدمات المصرفية العالمية(GB)

استحوذت فئة GB على ما يقارب 24٪ من محفظة التمويل الإسلامي في البنك في 31 ديسمبر 2013، ومن بين بعض وحدات GB التجارية التابعة لـ Maybank Islamic هي كالتالي:

- الخدمات المصرفية الإستثمارية؛
- ماركة عالمية؛
- الخدمات المصرفية للشركات؛
- المعاملات المصرفية.

كما تم تأسيس فريق تغطية العملاء عبر وحدات الأعمال هذه لتقديم منتجات مخصصة ومبتكرة للعملاء ولتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للعملاء. وقد عزز نموذج التغطية هذا القدرات، وزاد من التركيز وزيادة التعاون بين المنتجات إلى أقصى حد لتقديم عروض منتجات متفوقة مثل الاستشارات، والخزينة، وتمويل التجارة، وإدارة النقد، فضلاً عن حلول التمويل.

المبحث الثالث: مقارنة بنك البركة الجزائري ومايبنك الماليزي

تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تؤثر فيها وتتأثر بها، ويتغير مستوى التأثر بها حسب طبيعة النظام والمتغيرات التي تتحكم فيها، وسوف يتم في هذا المبحث مقارنة البنكين من جانب مجموع الودائع والتمويلات ومجموع الأصول وذلك من خلال حساب مؤشر النمو لكل التمويلات والودائع و الأصول وثم رسمها بيانيا لكي يتم تحليلها وتفسيرها.

المطلب الأول: مقارنة البنكين من جانب الودائع

ترتكز المنظومة البنكية على متغيرات وعوامل تحدد دورها في التنمية ومدى وصولها للأهداف المسطرة من قبل البنك إحدى هته العوامل هي الودائع.

1- بنك البركة

تلعب الودائع دورا هاما في نجاح المنظومة البنكية التي تنعكس تبعاتها على التنمية الاقتصادية بحسب نجاعة هته الودائع والتي قمنا بدراستها كما يلي:

جدول رقم (02): يوضح مجموع الودائع بنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الودائع لبنك البركة الجزائري	101,065	103,285	161,515	125,435	131,175	154.562

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري خلال سنوات الدراسة.

يظهر الجدول رقم (02) مجموع الودائع الخاصة بنك بركة الجزائري، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الودائع في ارتفاع مستمر ماعدا سنة 2012 حيث انخفض من 161,515 مليار دينار جزائري عام 2011 إلى 125,435مليار دينار جزائري عام 2012.

و نتطرق لمعدلات النمو من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح نسب نمو الودائع لبنك البركة الجزائري

السنة	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
نسبة النمو%	2.19	56.37	-22,33	4,57	17.82

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات جدول رقم (02).

2-بنك مايبنك اسلامي

تلعب الودائع دورا هاما في نجاح المنظومة البنكية التي تنعكس تبعاتها على التنمية الاقتصادية بحسب نجاعة هته الودائع والتي قمنا بدراستها كما يلي:

جدول رقم (04): يوضح مجموع الودائع بنك مايبنك إسلامي الماليزي لسنوات الدراسة

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الودائع لبنك لمايبنك الماليزي	43,951	50,458	63,201	70,9845	88,930	102,955

المصدر: التقرير السنوي لبنك مايبنك إسلامي الماليزي خلال سنوات الدراسة.

يظهر الجدول رقم (04) مجموع الودائع الخاصة بنك مايبنك الماليزي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع التمويلات في ارتفاع مستمر.

و نتطرق لمعدلات النمو من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): يوضح نسب نمو الودائع لبنك مايبنك إسلامي الماليزي.

السنة	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
نسبة النمو%	14,80	25.25	12.31	25,28	15.77

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات جدول (04).

3-نسبة نمو الودائع للبنكين

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد الدراسة لنسب نمو الودائع للبنكين يمكن تمثيل الجدولين (03)(05) بالمنحنى التالي:

الشكل (01): نسبة نمو الودائع لكل من بنك البركة الجزائري وبنك مايبنك اسلامي الماليزي

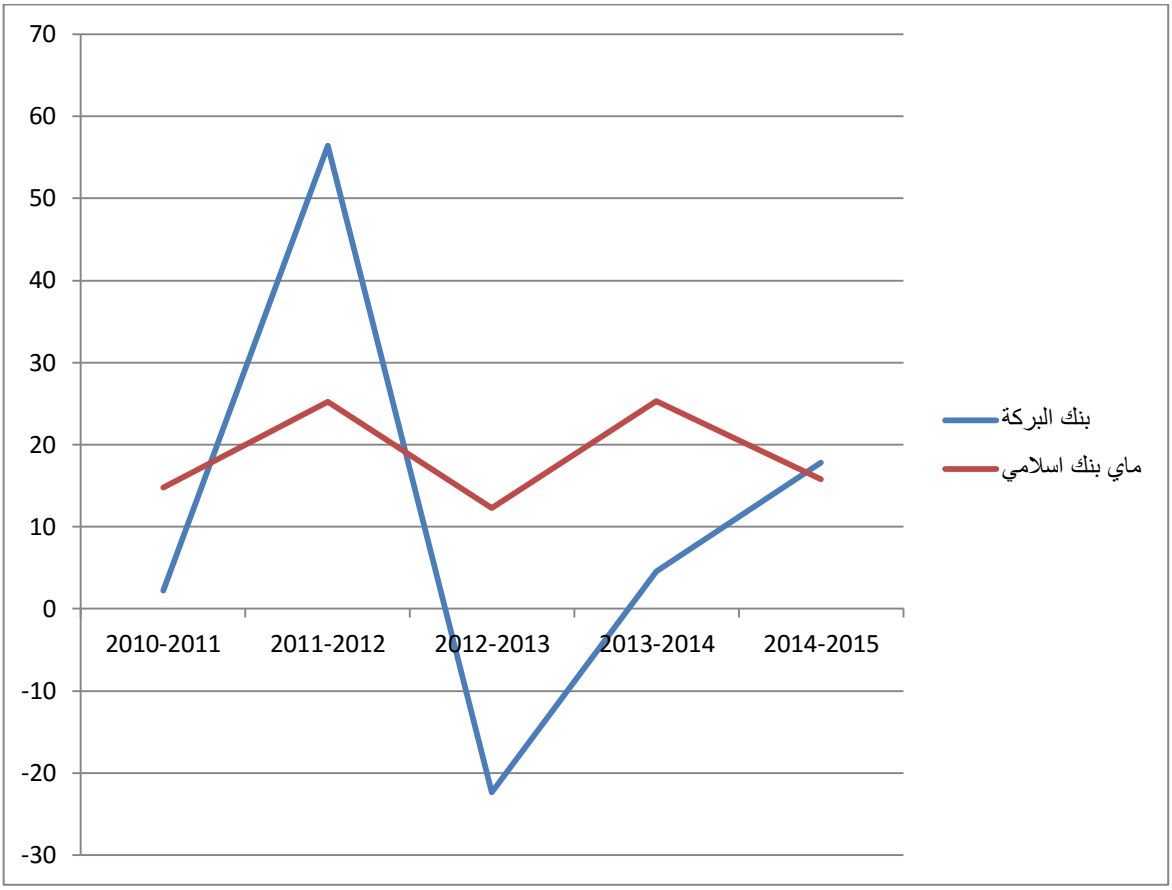

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال المنحنى الذي يمثل نسبة نمو الودائع لكل من بنك البركة الجزائري وبنك مايبنك إسلامي الماليزي نلاحظ:

من منحنى بنك البركة يظهر أن هناك تذبذب كبير في نسب نمو الودائع خلال سنوات الدراسة ففي سنة 2011-2012 تم توسيع شبكة الاستغلال من خلال افتتاح فروع جديدة، حيث تمكن البنك من تعزيز تواجده في المنطقة الغربية للجزائر، أما سنة 2013 فعرفت تدهور ناجم عن تهاوي إيرادات الصادرات نتيجة انخفاض سعر المحروقات ما أثر سلبا على نمو نسبة الودائع، بينما نجد استقرار ملحوظ في نسب نمو الودائع الخاصة بمايبنك إسلامي عززه دعم نمو التمويل من قبل الخدمات المالية المجتمعية للمجموعة ("CFS") وأقسام الخدمات المصرفية العالمية("GB") .

المطلب الثاني: مقارنة البنكين من جانب التمويلات

ترتكز المنظومة البنكية على متغيرات وعوامل تحدد دورها في التنمية ومدى وصولها للأهداف المسطرة من قبل البنك إحدى هته العوامل هي التمويلات.

1- بنك البركة

تلعب التمويلات دورا هاما في نجاح المنظومة البنكية التي تنعكس تبعاتها على التنمية الاقتصادية بحسب نجاعة هته التمويلات والتي قمنا بدراستها كما يلي:

جدول رقم (06): يوضح مجموع تمويلات بنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع التمويلات لبنك البركة الجزائري	56,873	58,584	57,891	63,354	80,627	96,453

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري خلال سنوات الدراسة.

يظهر الجدول رقم (06) مجموع التمويلات الخاصة بنك بركة الجزائري، حيث نلاحظ من خلال الجدول ان مجموع التمويلات في ارتفاع مستمر ماعدا عام 2012 حيث انخفض من 58,584 مليار دينار جزائري عام 2011 إلى 57,891 مليار دينار جزائري عام 2012.

جدول رقم (07): يوضح نسب نمو التمويلات لبنك البركة الجزائري

السنة	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
نسبة النمو%	3,0	-1,18	9,43	27,26	19,62

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات جدول رقم (06).

2- بنك مايبنك اسلامي

يلعب التمويل دورا هاما في نجاح المنظومة البنكية التي تنعكس تبعاتها على التنمية الاقتصادية بحسب نجاعة هته التمويلات والتي قمنا بدراستها كما يلي:

جدول رقم (08): يوضح مجموع تمويلات بنك مايبنك إسلامي الماليزي لسنوات الدراسة

الوحدة: مليار رينجت ماليزي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع التمويلات لبنك لمايبنك الماليزي	29,725	36,804	43,856	53,443	63,495	73,936

المصدر: التقرير السنوي بنك مايبنك اسلامي الماليزي خلال سنوات الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن التمويل الاسلامي في ماليزيا يشهدا تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمة التمويل من 29,725مليار رينجت ماليزي سنة 2010 إلى 73,936مليار رينجت ماليزي سنة 2015.

جدول رقم (09): يوضح نسب نمو التمويلات لبنك مايبنك إسلامي الماليزي.

السنة	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
نسبة النمو%	23,81	19,16	21,86	18,80	16,44

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات جدول (08).

3- نسبة نمو الودائع للبنكين

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد الدراسة لنسب نمو الودائع للبنكين يمكن تمثيل الجدولين (07)(09) بالمنحنى التالي:

الشكل (01): نسبة نمو التمويلات لكل من بنك البركة الجزائري وبنك مايبنك اسلامي الماليزي

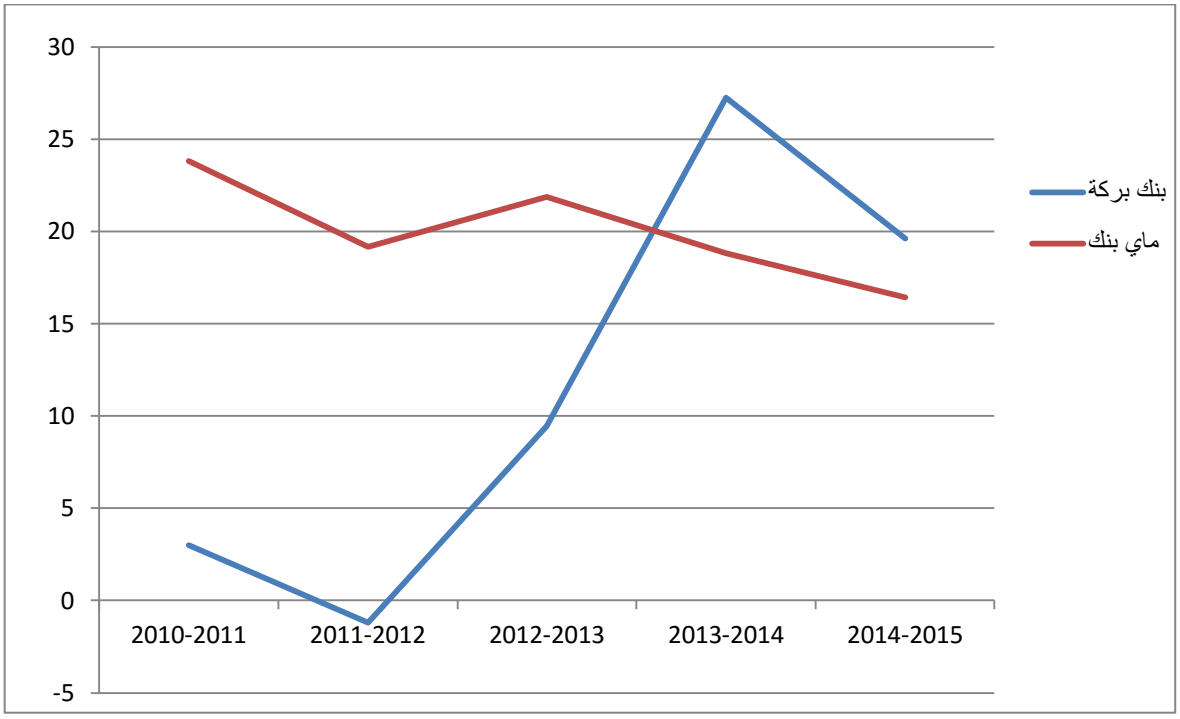

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال المنحنى الذي يمثل نسبة نمو التمويلات لكل من بنك البركة الجزائري وبنك مايبنك إسلامي الماليزي نلاحظ:

أن نسبة النمو في السنوات الأولى 2010-2011-2012 منخفضة جدا في بنك البركة ويرجع هذا التدني في نسب النمو إلى عدم مواكبة التطور التكنولوجي الحادث عكس البنك الماليزي الذي يعرف ارتفاع نسب نمو تمويلاته خلال نفس الفترة، وفي السنة 2012-2013 ارتفاع ملحوظ لنسبة النمو في بنك البركة وذلك راجع للوقائع البارزة التي ميزت هذه السنة وهيدخول حيز التنفيذ لنظام المعلوماتي الجديد(e-mail) ، الذي يحمل المنظومة المعلوماتية(ن.م)للبنك، أيضا الانطلاق في تهيئة(04) أربعة وكالات متواجدة بمختلف مناطق البلاد وفتح وكالة جديدة بولاية بجاية، بينما تبقى نسب نمو التمويلات في ماليزيا محافظة على نجاعتها

نمو ملحوظ لتمويلات الممنوحة للعملاء، والتي سجلت خلال سنة 2014 ارتفاعا بنسبة اكثر من 27% لبنك البركة ببره إنجاز تدقيق مؤسستي ومالي الذي فرضته اللجنة المصرفية على البنك، حيث ظهرت النتائج جد إيجابية فاقت به نسب نمو التمويلات الماليزي، ثم نلاحظ أن سنة 2015 شهدت تدهورا من جديد في نسبة نمو التمويلات وذلك راجع إلى تدهور ناجم عن تهاوي إيرادات الصادرات نتيجة انخفاض سعر المحروقات بنسبة 50 %، عكس النمو الماليزي الذي حافظ على على نسب مرتفعة من نمو أصوله

المطلب الثالث: مقارنة البنكين من جانب الأصول

ترتكز المنظومة البنكية على متغيرات وعوامل تحدد دورها في التنمية ومدى وصولها للأهداف المسطرة من قبل البنك إحدى هته العوامل هي الأصول.

1- بنك البركة

تلعب الأصول دورا هاما في نجاح المنظومة البنكية التي تنعكس تبعاتها على التنمية الاقتصادية بحسب نجاعة هته الأصول والتي قمنا بدراستها كما يلي:

جدول رقم (10): يوضح مجموع الأصول بنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الأصول لبنك البركة الجزائري	120,508	132,983	150,787	157,073	162,772	193,573

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري خلال سنوات الدراسة.

يظهر الجدول رقم (10) مجموع الأصول الخاصة ببنك البركة الجزائري، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الأصول في ارتفاع مستمر.

جدول رقم (11): يوضح نسب نمو الأصول لبنك البركة الجزائري لسنوات الدراسة.

السنة	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
نسبة النمو%	10,35	13,38	4,16	3,62	18,92

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات جدول رقم (10)

2- بنك مايبنك اسلامي

يلعب التمويل دورا هاما في نجاح المنظومة البنكية التي تنعكس تبعاتها على التنمية الاقتصادية بحسب نجاعة هته التمويلات والتي قمنا بدراستها كما يلي:

جدول رقم (12): يوضح مجموع الأصول لبنك مايبنك اسلامي الماليزي لسنوات الدراسة

الوحدة: مليار رينجت ماليزي.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الاصول لبنك لمايبنك الماليزي	79,367	91,249	100,235	110,235	118,174	156,174

المصدر: التقرير السنوي لبنك مايبنك إسلامي الماليزي خلال سنوات الدراسة.

يظهر الجدول رقم (12) مجموع الأصول الخاصة بمايبنك الماليزي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة.

جدول رقم (13): يوضح نسب نمو الأصول لبنك مايبنك اسلامي الماليزي

السنة	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
نسبة النمو%	14,97	9,84	9.97	7.20	32.15

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات جدول رقم (12).

3- نسبة نمو الودائع للبنكين

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد الدراسة لنسب نمو الودائع للبنكين يمكن تمثيل الجدولين (11)(13) بالمنحنى التالي:

الشكل (03): منحنى يمثل نسبة نمو الأصول لكل من بنك البركة الجزائري وبنك مايبنك إسلامي الماليزي

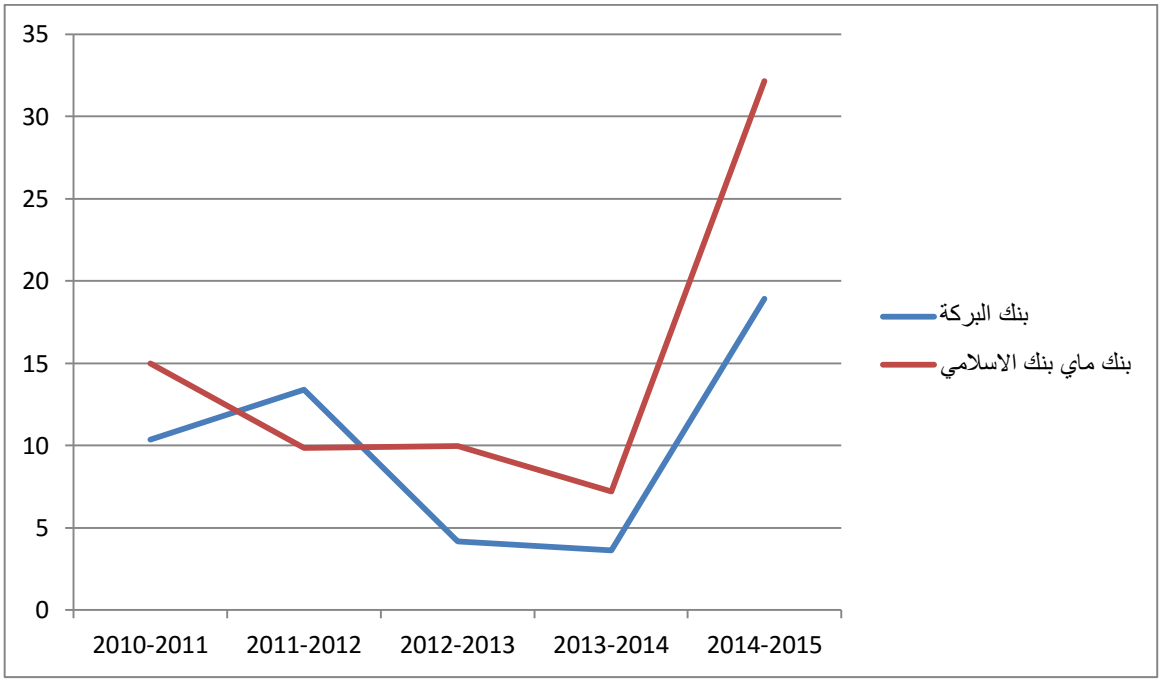

المصدر: من إعداد الطلبة.

من خلال المنحنى الذي يمثل نسبة نمو الأصول لكل من بنك البركة الجزائري وبنك مايبنك إسلامي الماليزي نلاحظ:

تشابه البنكين في نمو نسب الأصول، ويرجع لعدة أسباب معايير بازل الثلاث وبازل 3 على وجه الخصوص التي أدت إلى توطين الأصول، كدلك الظروف الدولية من خلال علاقة نمو الاصول بالشركات الأم شركة البركة البحرينية ومجموعة مايبنك الماليزية التي انعكست قوتها على نمو الأصول في بنوكها الإسلامية.

كما عرفت السنوات 2013-2014-2015 استقرارا في الاقتصاد الدولي مما ساهم في توسيع وزيادة الاستثمار.

المبحث الرابع: تقييم تجربة البنوك الاسلامية في ظل التجربتين

سوف يتم في هذا المبحث تقييم التجربة الماليزية المصرفية الإسلامية التي حققت عدة نجاحات والتي تعتبر رائدة في مجال البنوك الاسلامية مع تقييم للتجربة الجزائرية في الصيرفة الاسلامية.

المطلب الأول: تقييم تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر

1- نقاط قوة بنك البركة الجزائري

إن تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها، والمشاكل التي تعترضها، والتي من أهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (أي عدم مراعاة خصوصيتها)، إلا أنها حققت نتائج مرضية، تمثلت في تحقيق بنك البركة لنتائج إيجابية تجلت بالأساس في تضاعف أرباحه، ورفع قيمة رأسماله من ما ساعد على زيادة حجم استثماراته التي تنعكس بصورة ايجابية على التنمية في الجزائر ويمكن تلخيص الايجابيات فيما يلي:

- يطبق بنك البركة الجزائر القواعد الشرعية في تعاملاته المالية كما انه يستخدم معظم الصيغ التمويلية الاسلامية؛
- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري؛
- تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة؛
- ارتفاع أصول بنك البركة من 120 مليار دينار جزائري سنة 2010 الي 193 مليار دينار جزائري سنة 2015 ما يؤثر بالإيجاب على الاستثمارات وبالتالي تحسن في عملية التنمية الإقتصادية.

2- معوقات بنك البركة الجزائر

يعمل بنك البركة في الجزائر في ظل نظام اقتصادي غير مريح لأنه قائم على مبادئ وأفكار لا تنسجم كثيراً مع المبادئ والأفكار التي تقوم على أساسها البنوك الإسلامية، وهي تعمل كأقلية ضمن بنوك تجارية ومتخصصة يقوم أساس عملها على الفائدة التي تتجنبها البنوك الإسلامية وتحاول أن تجد صيغ ومعاملات لا تقوم على هذا الأساس أخذاً أو عطاءً، ومما يزيد من متاعب هذا البنك هو كونه يعمل تحت إشراف ورقابة سلطة النقد الجزائري التي تتعامل بنفس منطق البنوك الربوية وهي تتعامل مع البنوك الإسلامية بنفس نظام تعاملها مع البنوك التجارية رغم الاختلافات الجوهرية بينهما، هذه البيئة وهذا الواقع يفرض مجموعة من المتاعب والمعوقات للبنوك الإسلامية بشكل عام وبنك البركة على وجه الخصوص ومشاكل أخرى ناجمة عن طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها الشعب الجزائري في المرحلة الحالية.

ويمكن تلخيص هذه المشاكل والمعوقات من وجهة نظر القائمين على البنوك الإسلامية في الأتي:

- حداثة تجربة البنوك الإسلامية بشكل عام والبنوك الإسلامية العاملة(بنك البركة) في الجزائر بشكل خاص وما يترتب على ذلك من قلة الوعي المصرفي الإسلامي وعدم توفر الثقة بالدرجة المطلوبة في معاملات هذا النوع الجديد من البنوك؛
- قلة عدد البنوك الإسلامية مقارنة بالأنواع الأخرى من البنوك فهي مازالت قليلة بالنسبة للبنوك الأخرى وقد أتت بممارسات جديدة لا يعهدها العملاء من قبل؛
- وجود البنوك الإسلامية في أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية، غير مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- عدم قيام البنك الجزائري بإصدار صكوك تمويل إسلامية جديدة لدعم نمو الصيرفة الإسلامية، إذ يلعب إصدار هذه الصكوك دوراً كبيراً في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف الإسلامية وتوظيفها في مشاريع البنى التحتية التي تنعكس بالإيجاب على فئات المجتمع اجزائري جميعها؛
- لم يراع بنك الجزائر أي خصوصية للمصارف الإسلامية في تحديده لنسبة الملاءة وكفاية حد رأس المال، نسبة السيولة، معامل الأموال الخاصة إلى الموارد الدائمة؛
- تفتقر القوانين الجزائرية، المدني والتجاري والنقد والقرض والبورصة إلى أي تقنين لأوراق مالية قريبة من الأوراق المالية الشرعية، وهي محصورة في أوراق مالية معبّرة عن حقوق ملكية أو مديونية ربوية؛
- رفضت بورصة الجزائر طرح صكوك إسلامية في سوق الأوراق المالية لافتقار القوانين الجزائرية للمواد التنظيمية المتعلقة بطبيعة الصكوك بصفتها تعبر عن ملكية مقيدة وتحتاج لهيئة رقابة شرعية ويلزم إصدارها وجود نظام لإنشاء الشركة ذات الغرض الخاص؛
- أن التأخر المسجل في الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا يبرره نقص تعديلات في القوانين القائمة بل يتطلب إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها الشرعية؛
- عدم وجود هيئة شرعية تابعة للبنك المركزي الجزائري مهمتها إصدار الفتاوى الشرعية.

المطلب الثاني: تقييم تجربة البنوك الاسلامية في ماليزيا

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي، وقد استطاعت هذه الدولة في العقود الأربعة الماضية أن تحقق قفزات هائلة في التنمية الاقتصادية، وأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، من خلال التوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل للأفراد، حيث أن التمويل الإسلامي في ماليزيا لقي دعما حكوميا منذ

بدايات هذه الانطلاقة فقد نجح البنك المركزي الماليزي مع بداية عام 1992 م في تطوير 21 خدمة مصرفية إسلامية وفي عام 2008 م تمكنت ماليزيا من الاستحواذ على 26 ٪ من صناديق الاستثمار الإسلامية حول العالم، وفي سنة 2010 م وصل عدد البنوك الإسلامية إلى 10 بنوك لها1161 فرع منها بنك مايبنك اسلامي الذي بلغ اصوله في عام 2012م نحو 100مليار رنجت من مجموع الأصول المصارف الإسلامية الماليزية التي قدرة ب433 مليار رنجت، وفي عام 2013 احتل بنك مايبنك اسلامي المرتبة الثامنة عالميا في مجموع الاصول حيث بلغ 25.96 مليار دولار.

إن ما ميز التجربة الماليزية عن باقي التجارب في العالم الإسلامي أن الحكومة في ماليزيا هي التي تبنتها واحتضنتها مما أتاح الفرصة لهذه التجربة أن تنمو وتتطور وتزدهر هناك أكثر من أي مكان آخر في العالم الإسلامي، وهكذا نجد أن ماليزيا السباقة ولها فضل الريادة في هذا المجال، وبالتالي يمكن القول أن ماليزيا تأثرت بالعقبات التي اعترضت طريق باقي بلدان العالم الإسلامي، ولكن كان لها موقف حاسم تجاه هذه العقبات اتسم بالجرأة والشجاعة والحكمة.

ويرجع نجاح التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية إلى نقاط أساسية تتمثل في:

- أن القيادة المالية التي تتحلى بعمق الفكر المؤسساتي، إضافة إلى الشفافية في عرض البيانات والوضوح في الاتجاهات، لا شك أنها تؤدي إلى نجاح المصرفية الإسلامية و التصدي للتحديات، خاصة في ظل الهزات المالية المتلاحقة التي يواجهها العالم حاليا؛
- دعم حكومي ومساندة قوية، تمثلت في إدراج المالية الإسلامية ضمن الإستراتيجية التنموية الشاملة في ماليزيا، والتي عبرت عنها بإطلاق قانوني البنوك الإسلامية والتأمين التكافلي منذ 30 سنة وما استتبع من إجراءات قانونية وشرعية وضريبية في إطار دعم الصناعة المالية الإسلامي؛
- وجود إطار قانوني تنظيمي يعد الأكثر تقدما وشمولية في منهجه؛
- نسبة كبيرة من الأسهم المدرجة في البورصة تقريبا (% 86) أسهم متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- وجود أكبر اصدارات حكومية وخاصة الصكوك الإسلامية؛
- وجود سوق للنقد بين البنوك الإسلامية يتميز بسيولة عالية؛
- وجود هيئة شرعية تابعة للبنك المركزي الماليزي وتتمثل مهمتها في إصدار الفتاوى الشرعية.

المطلب الثالث: مقترحات تطوير التجربة الجزائرية اعتمادا على التجربة الماليزية

من أجل ضمان انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي يجب سن قوانين مصرفية خاصة بالمصارف الإسلامية من أجل توفير إطار تشريعي واضح ينظم هذه المصارف ويتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني ويمكنها من تجاوز عقبة التواجد والنشاط داخل التراب الوطني ولتحقيق ذلك يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات منها:

- الاقتداء بالتجربة الماليزية في ما يخص الاطار التنظيمي والقانوني لبناء نظام مصرفي اسلامي جزائري قوي؛
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون المصارف الإسلامية؛
- وضع قانون خاص من طرف البنك المركزي يتماشى مع البنوك الاسلامية في الجزائر لكي ينظم ويساهم في دعم مسيرة البنوك في التمويل؛
- إعطاء قانون المصارف الإسلامية المكانة اللائقة ضمن قوانين النظام المصرفي الجزائري؛
- فتح وكالات جديدة على مستوى كامل التراب الوطني حتى تكون الفرصة متاحة للجميع لوضع أموالهم في المسار الصحيح؛
- تطوير الأساليب الاشهارية الخاصة ببنك البركة وهذا لجذب المتعاملين ودفعهم لاستثمار أموالهم؛
- ترقية التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية وزيادة الثقة لدى المتعاملين فيها بدخول الخزينة العمومية بقوة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية بمختلف صيغها؛
- وجود دعم حكومي ومساندة قوية للمصارف الاسلامية؛
- مشاركة المصارف الاسلامية العاملة في الجزائر في تمويل مشاريع تنموية وجوهرية تساهم في خطة التنمية الاقتصادية الجزائرية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال استعراضنا للبيانات والتحليلات المتعلقة بالتجربة الماليزية في تطبيقها للاقتصاد الإسلامي نجد، أن ماليزيا ومنذ اعتمادها على المصارف الاسلامية حققت نجاحات باهرة وهو الأمر الذي مكنها بان تكون من بين الدول الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية، ومن الممكن القول أنها تجربة متكاملة الجوانب والتي تسير وفق خطة متكاملة واضحة المعالم، عكس تجربة الجزائر في الصناعة المالية الإسلامية والتي مر عليها ما يقارب العقدين والنصف من الزمن، منذ الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1993، والتي الى حد اليوم جزء من النظام المصرفي الذي يخضع لكل القوانين التي تطبق على البنوك التقليدية حيث أن بنك البركة الجزائري يخضع لسلطة البنك المركزي وتطبق عليه نفس السياسة المطبقة على البنوك التجارية دون مراعاة خصوصيات سيره.

وبهذا نجد ان ماليزيا بتجربتها الناجحة قد ارسلت رسالة واضحة تدعوا فيها كل الدول الاسلامية أو غير الاسلامية بضرورة تبني نظام بديل موازي للنظام التقليدي مما يتيح هامشا كبيرا من الحرية للمستثمرين وكذا العملاء في إختيار العمل بالصيغة التي تناسيهم.

الخاتمة

الخاتمة:

إذا كان البعض يعتقد أن الدفاع عن البنوك الإسلامية ينطلق فقط من مجرد عواطف إيمانية فهو مخطئ، ذلك لأن هناك أدلة اقتصادية عديدة تبرهن على أن النظم التمويلية القائمة على المشاركة في الربح أو الخسارة تؤدي إلى تعبئة المدخرات بشكل أتم، وإلى توظيف الموارد التمويلية للبنوك في أفضل الاستخدامات الممكنة لها بالإضافة إلى تحقيق عدالة توزيع الدخل وبث روح المشاركة في نفوس أصحاب الأموال والمدخرات بدلا من السلوك السلبي المتمثل في "ضع أموالك في بنك ودع الآخرين يعملون، واضمن لنفسك مهما حدث لهؤلاء إيرادا منتظما ومضمونا".

لقد قامت البنوك الإسلامية خلال ربع قرن أو يزيد في بعض الحالات في بلدان إسلامية عديدة بتجميع مدخرات أشخاص لم يكن لهم تعامل مع الجهاز المصرفي التقليدي لإيمانهم الراسخ بحرمة الفائدة في مجالات الاستثمار، كما نجحت البنوك الإسلامية الماليزية عن طريق أدوات تمويلية مستحدثة بالاشتقاق من عقود إسلامية معروفة كالمرابحة والإجارة والمشاركة، بتمويل أعداد كبيرة من المشروعات الصغيرة والصغرى التي لم يجد أصحابها طريقا من قبل إلى البنوك التقليدية في ظل أنظمتها القائمة على الملاءة المالية والضمانات، ولا شك أن تنمية هذه المشروعات تمثل نقطة انطلاق خطيرة في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والبشري.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى التي تقول أن البنوك الاسلامية تلعب دورا هاما في عملية التمويل، هي فرضية صحيحة لان أولويات البلدان دائما ما تكون اقتصادية
- الفرضية الثانية التي تقول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات تمويل بأحكام وضوابط الشريعة الاسلامية، هذه الفرضية صحيحة حيث أكدت الدراسات أن البنوك الاسلامية تعمل تحت إطار الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالربا كما استخلصت صيغ جديدة من الصيغ التقليدية ما يتوافق والتطور التكنولوجي الحادث في العالم.
- الفرضية الثالثة التي تقول أن الصناعة الاسلامية الماليزية تعتبر حجر أساسي في تطوير التنمية الاقتصادية ومرجع أساسي يمكن للجزائر إتباعها لتطوير منظومتها المصرفية الاسلامية والأصول للأهداف المرجوة لتصبح أيضا من رواد هذه الصناعة هي فرضية صحيحة حسب تقرير (دو بنكر) أنه من بين أفضل 100 معهد ومؤسسة مالية إسلامية في العلم يوجد منها 22 في ماليزيا ما أهلها لتكون مرجع هام في مشروع نهضتنا.

- الفرضية الرابعة و التي تقول أن البنوك الاسلامية تشجع السلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية على عكس المؤسسة المصرفية الربوية، هي صحيحة لأن إن البنك الإسلامي ضرورة ماسة لتصحيح الأوضاع، وقيام البنوك الإسلامية واعتمادها على المشاركة لا يعني فقط إسهاما ايجابيا في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين من يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن يستثمرونها، وإنما أيضا في تنمية السلوك الإيجابي للأفراد الذي يلزم حتما لتنمية اقتصادية صحيحة؛ ذلك لأن المشاركة حينما تؤخذ بحقها تعني أن اثنين يفكران معا في القرار ويتحملان معا مسئوليته، وليس واحدا فقط هو الذي يفكر ويتحمل المسئولية. أو بعبارة أخرى إن آليات المشاركة تدفع الجميع للمساهمة في النشاط الاقتصادي، وذلك مقابل آليات النظام الربوي الذي يقبل الغياب الكامل أو النوم لنسبة من أبناء المجتمع، لا لشيء إلا لأنهم ادخروا أموالا أو ورثوا ثروة من الغير أو ربما اكتسبوها بطرق غير شرعية .. وفي أحد التقارير التي صدرت منذ أربعين عاما عن لجنة ملكية في بريطانيا ذكر أن زيادة نسبة عدد الشركاء النائمين sleeping partners يمثل أحد العوامل الخطيرة في الحد من النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

- يعتبر بنك البركة أهم بنك إسلام في الجزائر وقد استنتجنا ذلك من خلال تحليل حجم الأصول والتمويلات و الودائع؛
- لا زال هناك فارق كبير بين ما يجب أن يقدمه القطاع المصرفي الجزائري لتمويل التنمية وما وصل إليه القطاع الإسلامي الماليزي؛
- تعاني البنوك الإسلامية الجزائرية من صعوبات في الجانب القانوني نتيجة لعدم وجود قانون خاص ينظم ويساهم في دعم مسيرتها التمويلية؛
- إن تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ممثلة في بنك البركة الجزائري على قصر مدتها تعد تجربة ناجحة، ويمكن الاعتماد عليها وتقييمها بما يخدم هذه التجربة، وذلك بالعمل على معالجة السلبيات والنقائص وتدعيم كل ما هو إيجابي فيها؛
- من الممكن القول أنها التجربة الماليزية متكاملة الجوانب ، والتي تسير وفق خطة متكاملة واضحة المعالم، ساهم في وضعها مجموعة كبيرة من خبراء الاقتصاد والتمويل؛
- تعد التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية رائدة في مجالها يمكن أخذها كمرجع عام لباقي الدول على العموم والجزائر على الخصوص.

التوصيات :

- تطوير وتحسين البنيان التنظيمي للعمل المصرفي الاسلامي؛
- سد الثغرات التنظيمية الخاصة بالعمل المصرفي الاسلامي وتعزيز تناغمها مع المعايير الدولية؛
- مواكبة تطورات صناعة المال الاسلامي بتطوير وابتكار خدمات ومنتجات تمويل جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قادرة على الاستجابة لحاجات ومتطلبات السوق ودعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المساعدة في تحفيز رؤوس الأموال؛
- وضع خطط و برامج لتأهيل الموظفين وفق أسس منهجية و علمية مدروسة؛
- نشر الوعي و المعرفة لدى الجمهور لطبيعة المنتجات المالية الإسلامية.

قائمة المراجع

- **أولا: المصادر**

1- سورة النساء، الآية 29.

2- سورة البقرة، الآية 245.

3- سورة البقرة، الآية 275.

- **ثانيا: الكتب**

01- حبيب كاظم، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، دار الفارابي، الجزائر، الطبعة الأولى، 1980.

02- حربي محمد موسى عريقات ، **مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان.

03- سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك**، ط1 ، الجزائر، جمعية التراث، 2002.

04- شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

05- شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2013.

06- فلاح الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2003.

07- فيلح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2006.

08- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2012.

09- محمد عبد العزيز عجمية ، **التنمية الإقتصادية،دراسات نظرية وتطبيقية**، دار الجامعة، الإسكندرية،2007.

10- محمود سحنون، **مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي**، جامعة منتوري قسنطينة.

11- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية،نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، الاردن، 2007.

• ثالثا:الملتقيات والأبحاث

أ- الملتقيات:

1- نصر سليمان، نص مداخلة موجهة للملتقى الدولي وبديل البنوك الاسلامية.

2- نوال بن عمارة ، **محاسبة البنوك الإسلامية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد** ، مجلّة العلوم الإسلاميّة والحضارة، العدد الساد ، أكتوبر2017، جامعة ورقلة.

ب- المجلات والأبحاث:

1 -بتسام سامح، رابح خوني، **تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا(تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة2008-2015)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، العدد30، سبتمبر2017.

2- أبو بكر بوسالم، حبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري** ، مجلّة العلوم الإسلاميّة والحضارة العدد السادس، أكتوبر 2017.

3- سليمان ناصر، **تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع والأفاق من خلال دراسة تقييميه مختصرة**، مجلة الباحث، العدد04، 2006.

4- موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، دور البنوك الإسلامية في علاج البطالة، iefpedia.com/arab/wp، 2018.03.02.

5- بوريش أحمد، لشهب الصادق، **تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، 2015.

• رابعا:المذكرات

1 - أحمد حسين أحمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية**،(رسالة ماجستير منشورة) ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2003.

2 - بوزيد عصام، **التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر،2009-2010.

03 – زايدي مريم، **اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.

04–سيف هشام صباح الفخري، **صيغ التمويل الإسلامي**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،سوريا،2009.

05– شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغلية للمصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، جامعة سطيف.

06– عبابسية نور الدين ، **فعالية الجهز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2010.

- **خامسا:التقارير**

1 تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2010

2 تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2011

3 تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2012

4 تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2013

5 تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2014

6 تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2015

7 تقارير بنك مايبانك اسلامي الماليزي .

- **سادسا: المواقع الالكترونية**

01- بنك بركة الجزائري http://www.albaraka-bank.com

02-بنك مايبنك إسلامي الماليزي http://www.maybank2u.com.my/Islamic

03–بنك السلام الجزائري http://www.alsalamalgeria.com

04-الصيرفة الإسلامية في الجزائر http://www.arabnak.com

الملخص

إن التنمية الاقتصادية المعاصرة تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وأهم مشكل يقف أمامها هو التمويل وهو ما جعل عملية تمويل التنمية تتطلب الإحاطة بكل مصادر التمويل المتاحة، و بعد دراستنا لدور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية وجدناها ذات خصوصية تميزها عن باقي المصارف سواء بالنسبة للعملاء أو الأدوات الاستثمارية.

من الملفت للانتباه الاهتمام الكبير على المستوى السياسي بالمصرفية الإسلامية في ماليزيا منذ بداية الثمانينات، حيث دعمت الحكومة البنك المركزي الماليزي لإيجاد نظام يتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي، فوضع البنك المركزي سلسلة من السياسات بهدف تنمية وتطوير المصرفية الإسلامية من خلال إجراء إصلاحات وتعديلات على المستوى التشريعي والقانوني والتنظيمي بما يتوافق مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ضمن المبادرات الهادفة لتقوية البنية التحتية القانونية وضع إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية، ،عكس التجربة الجزائرية التي تزال لديها بعض المعوقات التي تعرقل نموها.

الكلمات المفتاحية: البنوك الاسلامية، التمويل، التنمية الاقتصادية، الجزائر، ماليزيا.

Résumé

Le développement économique contemporaine est basée sur la formation de capital, ce qui nécessite la mise en commun des ressources et leur utilisation dans divers secteurs économiques de la finance, le problème le plus important debout devant elle est le financement qui a fait le financement du processus de développement nécessite une séance d'information avec toutes les sources de financement disponibles, et après notre étude du rôle des banques islamiques dans le financement du développement économique, nous avons trouvé avec la vie privée les distinguent des autres banques, tant pour les clients ou les instruments d'investissement.

Fait intéressant, l'attention du grand intérêt au niveau politique du Palmsrvih islamique en Malaisie depuis le début des années quatre-vingt, où le gouvernement a soutenu la banque centrale de Malaisie pour trouver un système proportionnel à la banque islamique, il met la série de politiques de la banque centrale afin de développer la finance islamique et le développement par des réformes et des modifications au niveau législatif et juridique et les contrôles réglementaires conformément aux dispositions de la loi islamique, et dans les initiatives visant à renforcer l'infrastructure juridique cadre global pour le mode de la légitimité de la gouvernance d'entreprise, contrairement à l'expérience algérienne qui a encore quelques obstacles qui exposent Pour leur croissance.

Mots-clés: Banques islamiques, Finance, Développement économique, Algérie, Malaisie.